

المكتبة  
الثقافية

العدد ٢١٨

مسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

# حقوق الإنسان في التاريخ وضمناناتها الدولية

تأليف: الدكتور عز الدين فوده



34  
P



**إهداء 2005**

**الكاتب الإعلامي / فاروق خورشيد  
القاهرة**

المكتبة الشامية مكتبة الاسكندرية



جامعة حرة

٢١٨

رقم التسجيل ١٨٢١٤٦

# حقوق الإنسان في التاريخ وإمانياتها الدولية

تأليف: الدكتور عز الدين فوده

دار  
الكاتب العربي  
للطباعة والنشر  
بالقاهرة

وزارة الثقافة

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر  
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر



« ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر  
والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على  
كثير ممن خلقنا تفصيلا » •

( سورة الاسراء - ٧٠ )



## الفصل الأول

---

حقوق الإنسان في علاقة  
الفرد بالدولة

## الأصول التقليدية لحقوق الإنسان :

لكل أمة من الأمم أو شعب من الشعوب تاريخه من الصراع والآلام والثورات التي خاض غمارها الإنسان شعوراً بشعور الإنسانية ودفاعاً عن الكرامة البشرية ضد الرق والتبعية والاستغلال . وقد ارتبطت كل أمة في جهادها من أجل استخلاص هذه الحقوق بمصير غيرها ، حتى أصبحت لها نفس المصالح الإنسانية التي كافح من أجلها سواها ، وأصبحت خاتمة كفاحها تتوج مجهوداً أو تمهد لمجهود آخر في هذا المضمار ، إلى أن اتسعت النظرة إلى الإنسانية والدفاع عن آدمية الإنسان وأصبح تأكيد حقوقه وضمانيها واجب المجتمع الدولي المتحضر بأسره .

ومن المعروف أن تحديد هذه الحقوق ووضوح مفاهيمها لم يكن ممكناً أو معقولاً إلا في العصر الحديث ، نتيجة الدور الذي لعبته أفكار السياسة والمذاهب الاجتماعية في شيوع المفهوم الحديث للحرية والظروف التاريخية والاقتصادية التي أحاطت بصراع الإنسان ضد الحكم الاستبدادي واستغلال الإنسان للإنسان . فمنذ هذا العصر الذي شهد خلاله القرن الثامن عشر معركة انتصار العقل والعلم وشيوع الدعوة إلى الحرية الفكرية في كافة مظاهرها حتى في المسائل الدينية ، وانتشار النظريات الفلسفية الداعية إلى المساواة في الحقوق بين الجميع ، تبوأ الفرد مركزاً مستقلاً في علاقته بالدولة وتحددت حقوقه في مواجهتها بصورة مباشرة في إعلانات حقوق الإنسان



الصادرة عن الثورة الأمريكية ( اعلان استقلال فرجينيا  
سنة ١٧٧٦ ) والثورة الفرنسية ( اعلان حقوق الانسان  
والمواطن سنة ١٧٨٩ ) .

حقيقة أن ريع الحضارات القديمة قد هبت الى  
العصور الحديثة تحمل نماذج وصورا من الأفكار والحكم  
والنصوص التي عبر بها بعض الفلاسفة والمفكرين عن  
الدعوة الى المساواة بين البشر وأعترفوا فيها ببعض  
الحقوق للفرد . وكان من فضل هذه العبارات أن  
ألهمت بالحماسة قادة الثورات وحركات الاصلاح وواضعي  
اعلانات الحقوق ، بعد أن وضحت فكرة الانسان وأفضليته  
وحقه في التمتع بالحرية والمساواة . ومع ذلك فمن  
المعروف أن هذه الحضارات القديمة ، بنظرتها الطبيعية  
الى الانسانية في تلك العصور ، قد أنكرت تلك الحقوق  
على غالبية أهلها من الأرقاء . فلم يكن ممكنا في مجتمع  
عبودى يعتمد على الرقيق في الانتاج ، ويبلغ التفاوت  
بين الطبقات فيه أقصاه ، أن يسوي بين الحر والعبد  
والنبلاء والدهماء ، وأن يعترف بأن الفرد الذى يتمتع  
بالحرية والمساواة هو الانسان الطبيعى . وإنما كان المواطن  
أو الفرد الحر هو وحده صاحب هذه الحقوق وما عداه  
من الاجانب والرقيق ليسوا خليقين أن يعاملوا بعطف  
انسانى . وهكذا رأينا أفلاطون يقرر أن الرق شيء معقول  
ومنطقى وحق ، وعرفنا في بعض عهود روما القديمة نظام  
استرقاق المدين .

وقسم فقهاء الرومان الموجودات الى أشخاص

وأشياء Personae et res فالأشخاص هم أصحاب الأهلية في اكتساب الحقوق والتمتع بها . أما الأشياء فهي الرقيق والحيوانات المستأنسة التي لا تتمتع بالإرادة والعقل والتميز وتدخل في دائرة التعامل بأن تصبح محلا للحق والالتزام .

ولقد كان الاسلام أول نظام اجتماعي يسلك سبيلا عمليا للتخلص من الرق . وهو ان لم يكن قد ألقى هذا النظام بجرة قلم ، فقد كان طبيعة محتمة في تلك العصور التي كان فيها نظام العبودية سائدا وقوام الانتاج في المجتمع . ولكن الجديد في الاسلام أنه لم يعترف باستمرار هذه الطبيعة في غير أوانها . ومن ثم فقد سبق غيره من النظم والثورات في نظرته الى الانسانية نظرة شاملة بتقرير أن الرق ظاهرة وقتية ، فتح كافة السبل للقضاء عليها والتمهيد لذلك بكافة الوسائل العملية ، فجعل الشارع الاسلامي تحرير الرقاب كفارة لبعض الآثام كقتل مؤمن خطأ والحنث في اليمين .

أما المجتمع الغربي الحديث فقد خرج بموضوع حرية الانسان وحقوقه عن صعيد القول والخطب وتوجيهات الفلاسفة ، وضمنها تشريعات ومبادئ حملتها ثورة الانسانيات الحديثة الى خارج محيط الأسرة الأوروبية في دساتير الولايات المختلفة بأمريكا ما بين سنة ١٧٧٦ و سنة ١٧٨٣ . فالثورة الامريكية التي أشربت مبادئ العهد الأعظم Magna Carta (سنة ١٢١٥) وتشريعات حماية الفرد من اجراءات التعذيب Habeas Corpus



( سنة ١٦٧٩ ) ومذاهب الأطهار في انجلترا ، وكذلك الافكار الحرة في الدفاع عن الحقوق ومهاجمة الاستبداد التي وجدت مرتعا الخصيب في أوروبا الغربية خلال القرن السابع عشر في كتابات جون لوك وخلال القرن الثامن عشر في كتابات روسو ومونتسكيو وفولتير وغيرهم ، وهب لافاييت على رأس جيش فرنسي للدفاع عن مولدها - ما لبثت أن تطورت بإعلان هذه الحقوق والاعتراف بها للجميع اعترافا قانونيا في وثيقة اعلان الاستقلال سنة ١٧٧٦ . وعلى أساس هذه الوثيقة التاريخية وضعت الولايات المتحدة دستورها سنة ١٧٨٧ ، وعلى أساسها عدلت الدستور سنة ١٧٩١ ، ودخل التاريخ الدستوري مرحلة جديدة في الدفاع عن الحقوق السياسية للفرد .

وما لبثت الثورة الفرنسية أن تطورت بمبادئ الثورة الفكرية لإعلان هذه الحقوق وتعميمها بصورة بارزة حتى أسميت الوثيقة الفرنسية « إعلان حقوق الإنسان والمواطن » سنة ١٧٨٩ . كذلك استطاعت الثورة الفرنسية عن طريق الانتفاضة الشعبية التي بلغت منتهاها في ذلك الوقت ، أن تنفذ بشعاراتها في الحرية والإخاء والمساواة لا إلى العواصم الأوروبية فحسب وإنما إلى أمريكا اللاتينية وآسيا كذلك لتصبح مصدر وحي وإلهام لغالبية قوانين الحقوق التي صدرت في القرن التاسع عشر ، وأن تبلغ في هذا ما قصرت عنه الثورة الأمريكية . فمن المعروف أنه لم يكن للثورة الأمريكية ذلك التأثير العالمي الواسع



النطاق ، كما لم يتم الفكر الأمريكى بفزو الاقطار الغربية عنه . فأمريكا فى ذلك الوقت كانت بمعزل عن العالم القديم ، كما وقف مذهب مونرو سنة ١٨٢٣ يحول دون تدخل أوروبا فى شئون أمريكا أو تدخل أمريكا فى شئون الأسرة الأوروبية وملحقاتها .

. ومن ثم يمكن القول بأن الانتفاضة الشعبية الفرنسية لسنة ١٧٨٩ هى التى استطاعت على الصعيد الدولى أن تحقق المضمون التاريخى للثورة البرجوازية ودعوتها الى إلغاء الامتيازات الطبقية للنظام الملكى الاقطاعى وتقرير حقوق الانسان فى المجالين الفكرى والسياسى ، دون المجال الاقتصادى . ومع ذلك فقد كانت الدعوة الى تقرير حقوق الانسان فى الجانب السياسى فحسب ، أو بالأحرى الدعوة الى حرية الفكر فى كافة صورها وحماية الملكية الفردية بصفة مطلقة ، لا تعدو أن تكون تقريراً لسيادة البرجوازية وتدعيم سلطاتها ، دون أن تلقى بالاً الى حقوق الطبقات الفقيرة التى شاركتها خوض غمار الثورة وانتهاء امتيازات الاقطاع . فهى لا تلقى بالاً الى تقرير حق الانتخاب العام للشعب أو تضع الحدود لسوء استغلال الملكية الفردية ، أو تسعى الى تقليل فرص انعدام المساواة الاجتماعية وإبطال الرق فى المستعمرات وغير ذلك من أشكال السيطرة والتناقض الطبقي الذى تولد فى حجر الرأسمالية الصناعية على وجه الخصوص ، ونزوعها نحو الاستغلال والتوسع الاستعماري فى البلاد المتخلفة

## تطور مضمون الحقوق بتطور مفهوم الديمقراطية :

ومما لا شك فيه ان هذا التحديد لمضمون الحقوق بالحقوق السياسية دون الاقتصادية يرتبط أشد الارتباط بالتطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية وشكل الحكومة الديمقراطية الذي نشأ بقيام الثورة البرجوازية : تعبيراً عن مطالب ومصالح طبقة تملك المال وأدوات الإنتاج . وتتمتع بكافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحسنة التي تجعلها في مأمن من العوز وتؤهلها لتقلد السلطة ولكنها من الناحية السياسية لا تتمتع بالامتيازات التي يتمتع بها النبلاء وأمرأء الاقطاع ولا تشارك الملكية المستبدة في ادارة شئون البلاد . ولهذا فقد كان جل اهتمام هذه الطبقة الجديدة أن تحقق ديمقراطيتها عن طريق السيطرة على جهاز الحكم والغاء جميع الامتيازات الطبقية التي لم تكن تتمتع بها ، وأن تقيم تنظيم علاقة الدولة بالفرد من جديد في اطار الاعتراف للفرد بالحقوق السياسية في الحرية والمساواة المدنية ازاء الدولة ، وهو ما نعرفه باسم الديمقراطية السياسية . وطبيعي ألا يكون اهتمامها بالحقوق الاقتصادية أو تنظيم الحياة الاجتماعية الا بقدر ما يعود عليها من نفع . فالذين صاغوا اعلان الاستقلال الأمريكي وحددوا حقوق الفرد بحق « الحياة والحرية والسعي لنيل السعادة » لم يتعرضوا في كثير أو قليل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية في حياة الأفراد . وقد ساعدتهم طبيعة الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة

حينئذ على ذلك ، لأن اتساع رقعة الأرض المزروعة والتي كانت المصدر الأساسي للثروة هناك قد ساعد على توزيعها بين السكان البيض توزيعا لا يحرم البعض دون البعض الآخر ، فضلا على أنه لم يكن يوجد بين المهاجرين من أبناء المجتمع الأمريكى من يتمتعون بالامتيازات الطبقية التقليدية بمثل ما كان عليه الحال فى أوروبا لدى طبقة النبلاء ورجال الدين . ومن ثم فقد قام الشعب الأمريكى بثورته للحصول على الامتيازات السياسية فى حكم نفسه بنفسه ضد حاكميه من الانجليز متسلحا فى ذلك بشعارات الحرية والمساواة السياسية والسعى لنيل السعادة . ومع ذلك فما لبث أن استأثر الملاك بهذه الحقوق فترة طويلة من الزمن ، حتى استطاع أبناء الشعب الكادح أن يحصلوا على حق الانتخاب العام بعد سبعين عاما من اعلان الاستقلال ، وحتى قررت حرب الانفصال تحرير الرقيق بانتصار الشمال على الجنوب سنة ١٨٦٥ .

وكان الأمر على خلاف ذلك فى الثورة الفرنسية . فمن يتمعن الوثيقة الفرنسية لأعلان الحقوق وما أدخل عليها من تعديلات فى الدساتير المشرعة فى أعقاب الثورة ، يرى اهتماما واضحا بتقرير بعض الحريات والحقوق الاقتصادية التى تضمن حق من يملكون هذه الحقوق بالفعل . فالاعلان الفرنسى يقرر أن « الأمة وحدها مصدر السلطات » ، وبهذا يقضى على حق الملوك الإلهى المقدس . كذلك ينص على أن الحقوق الطبيعية للفرد هى « الحرية



والأمان ومقاومة الظلم « وأن « الملكية » هي أيضا حق طبيعي أسوة بالحقوق الثلاثة الأولى . ويصبح من مقتضى ذلك أنه لما كان الواجب أن يكون كل إنسان حرا وان يعيش في أمان وأن يقاوم الظلم ، فإنه من الواجب أيضا أن يصبح كل إنسان مالكا .

ولكن هذه النتيجة المنطقية لا تفصح عنها الوثيقة الفرنسية ، وإنما تفصح بشكل أكيد عن أن مزاولة الإنسان لهذه الحقوق الطبيعية لا حدود لها غير تلك التي تضمن لأعضاء الهيئة الاجتماعية الآخرين التمتع بمزاولة نفس الحقوق . ومن ثم فهي لا تفعل شيئا لتضمن لغير المالكين الحق في الملكية ، أو تسعى الى إزالة التفاوت الاجتماعي ، ولكنها على خلاف ذلك تحمي من يملكون ، وتجعل « الملكية الفردية معصومة ومقدسة بحيث لا يجوز نزعها الا للمصلحة العامة ولقاء تعويضات عادلة » ، كما توزع الضرائب على جميع أعضاء الهيئة الاجتماعية كل بحسب قدرته على أدائها . وواضح من ذلك أن الطبقة البرجوازية في تقنينها لبعض هذه القواعد أو الحقوق الاقتصادية قد أطاحت بامتيازات النبلاء وغيرهم من أبناء الطبقة المنهارة ، وفتحت الباب على مصراعيه في سبيل التمتع بهذه الحقوق لمن كانوا يملكونها بالفعل من أبناء البرجوازية الصاعدة . فهي لم تكن في الميدان الاقتصادي تهتم بالحصول على الثروة أو السيطرة على أدوات الانتاج ، ولكنها كانت تهتم بضمان وحماية هذه الثروة عن طريق منح حرية التمتع بالملكية

الفردية وألحد من الضرائب المفروضة وإزالة الحواجز التي تحول دون حرية التجارة .

وعليه فإن كانت للأفراد مثلاً حرية التعليم أو حرية العمل أو حرية الملكية ، فليس معنى ذلك حق كل فرد في أن يطالب الدولة بأن تحقق له فعلاً قدرًا من الملكية أو التعليم مساوياً لغيره ، لأن المساواة هنا لا تعنى المساواة الفعلية ولكنها مساواة في الحقوق بحيث لا يرى أحد نفسه ممنوعاً من ممارسة إحدى تلك الحريات . وبمعنى أصح فإن فلسفة الديمقراطية السياسية تقوم على أساس تحقيق مبدأ الحرية لا مبدأ المساواة ومن هنا كانت الدولة في مفهومها لا تلتزم بأي التزام إيجابى لضمان تحقيق هذه الحريات أو الحقوق للأفراد . وكل ما يقع على الدولة في هذا السبيل هو واجب سلبى بالامتناع عن إتيان الأمور التي تتنافى وهذه الحقوق أو تقف في سبيل تمتع الفرد بها . ولذلك قيل إن الدولة قررت هذه الحقوق والحريات للفرد ككائن فقط *Homme Abstrait* لا ككائن اجتماعى *Citoyen Social* يعيش عضواً في مجتمع اقتصادى واجتماعى تنعكس آثاره عليه .

وطبيعى أن هذه الصورة التقليدية لمفهوم الديمقراطية ، لا تعدو أن تكون صورة شكلية لمجموعة من الحقوق والحريات المجردة ، ما دامت يد الدولة مغلوطة عن التدخل لضمان تحقيقها بالنسبة للجميع ، ومادام المجموع يفتقد الشروط العادية والظروف الاقتصادية

المناسبة التي تجعل ممارسة الحقوق السياسية أمرا ممكنا . فمن المعروف عملا أن توفير الحريات والحقوق السياسية بالنسبة لجماعة أو فئة من الفئات أو الطبقات يرتبط أشد الارتباط بمقدرتها الاقتصادية ودرجة سيطرتها على وسائل الاعلام والتوجيه والتأثير على الرأي العام والقوى الضاغطة المختلفة في الحياة السياسية . هذا فضلا على أنها قد تحرم هذه الحقوق والحريات ما دامت الدولة تلتزم مجرد الواجب السلبى فى عدم التدخل لتنظيم الحياة الاجتماعية ومد يد المساعدة الى الفرد فى وقت حاجته .

ولكن المد الشعبى للحركة الديمقراطية مالبث أن أخذ يغالب هذا النمط الكلاسيكى لمفهوم الديمقراطية والحريات السياسية حتى استطاع أن يتطور بالنظرية الديمقراطية من قيامها على أساس الحرية فى التمتع بالحقوق لمن يملكه الى قيامها على أساس قاعدة المساواة . فقد كانت فكرة المساواة هى المنطلق الأساسى لنقد أفكار الثورة الفرنسية والديمقراطية السياسية . وعلى هذا الأساس اتخذت الطبقات الفقيرة والمعدمة من فكرة الديمقراطية السياسية ومبدأ السيادة الشعبية والمساواة فى الحقوق والحريات وسيلة الى توسيع مكاسبها السياسية ولا سيما فى الحصول على حق الانتخاب العام من أجل الوصول الى تحسين مستوياتها المادية عن طريق التمثيل والتشريع فى الأجهزة البرلمانية ، ولضمان تنظيم نقاباتها وجمعياتها



المهنية للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والحصول على  
المساواة الفعلية .

ومع ذلك فإن هذه الحقوق السياسية أو «الطبيعية»  
للإنسان كما سجلها إعلان ١٧٨٩ ، وتأكدت مبادئها  
ووسعت في مشروع روبسبير الذي وافق عليه اليعاقبة  
سنة ١٧٩١ ، ثم تضمنتها الوثيقة الثانية لإعلان الحقوق  
كما وافقت عليها الجمعية الوطنية « الكونفنسيون » سنة  
١٧٩٣ ، لم تلبث أن عبثت بها أيدي الفساد ، حتى أنه  
لم يظهر لها أثر يذكر في دساتير نابليون ولكن ثورة سنة  
١٨٤٨ والحركات القومية المتتالية في أوروبا ما تلبث أن  
تعيد إلى الأذهان إعلان هذه الحقوق من جديد وتقرر  
حق الانتخاب العام للشعب (١) ثم ما يلبث التطور  
الصناعي الطارئ على الحياة الأوروبية أن يدفع إلى  
مطالبة الطبقات العاملة والفقيرة بمزيد من الحقوق  
الاجتماعية كحق العمل وحق التعليم وحق التنظيم  
النقابي وحق حماية العمال من الاستغلال وتحسين

(١) صدرت مع ذلك بعض الدساتير الأوروبية دون أن تتضمن  
أية إشارة إلى حقوق الإنسان أو حرياته الأساسية كدستور بسمارك  
في ألمانيا سنة ١٨٧١ . انظر في هذا الشأن

Asustethebn, op. cit., P. 403

ومن المعروف أن غالبية الدساتير حتى عهد ليس ببعيد كانت  
تشرط في الناخب أن يكون من الملاك أو من دافعي الضرائب أو من  
الملمين بالقراءة والكتابة وهي كلها شروط متناقضة لبدا الاقتراع  
العام .

ظروفهم الصحية وتقرير أن الملكية وظيفة اجتماعية وليست  
حقا مطلقا أو مقدسا .

وقد ظلت المطالبة بهذه الحقوق الجديدة من جانب  
الحركات النقابية والاشتراكية تلعب دورا بارزا في الحياة  
السياسية بأوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع  
عشر ، وتأخذ شكل المقاومة العنيفة في كثير من الأحيان  
حتى هيأت الحرب العالمية الأولى الظروف لقيام الثورة  
البلشفية سنة ١٩١٧ واعلان حقوق العمال والكادحين  
في دستور ١٩ يولية ١٩١٨ . وبظهور هذا الاعلان أوليت  
الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمجموع عناية الدولة  
الاساسية وأعليت على الحقوق التقليدية للفرد ، خلافا  
لما كان عليه الحال في ظل النظرية الليبرالية التي تمثلت  
في اعلان الاستقلال الامريكى سنة ١٧٧٦ واعلان الحقوق  
الفرنسية ١٧٨٩ . فتقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية  
هو أحد الضمانات الفعلية لقيام المجتمع الاشتراكي ايا  
كانت صورته وتطبيقاته ، على أساس المساواة الاجتماعية  
وتنظيم الموارد ومنح الفرصة للأفراد من أعضاء الهيئة  
الاجتماعية . ولما كانت تقرير هذه الحقوق وضمان  
تحقيقها يتطلب فرض تكاليف على الدولة في رعايتها وكفالة  
استمتاع الانسان بها ، فان الدولة في ظل النظام الاشتراكي  
لم تعد تقف موقفا محايدا أو سلبيا من ضمان هذه  
الحقوق وقيام الديمقراطية الاجتماعية ، وانما تجاوزت  
ذلك الى حد الالتزام الايجابي بالتدخل لكفالة تنظيم حياة

المجتمع والعناية الكاملة برفاهية المجموع ولو استدعى ذلك التدخل فى الحريات التقليدية للفرد وتحديداتها بحدود لم تكن موجودة من قبل رعاية للصالح الاجتماعى . ولذلك نجد فى الفصل الخاص بحقوق وإيجابيات المواطنين الأساسية من الدستور السوفيتى الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تعريفا لماهية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحديداتها على وجه التخصيص بحق العمل وبحق الراحة والفراغ وبحق نيل المعونة المادية فى حالات الشيخوخة والمرض أو فقدان القدرة على العمل وبحق التعليم . أما الحريات الفردية التقليدية كحرية الرأى والصحافة والاجتماع وغيرها ، فإنها لا تعتبر فى المفهوم السوفيتى حريات أو حقوقا للفرد ، بل واجبات تلتزم الدولة بموجبها أن توفر لمواطنيها الصحف والكتب الرسمية وكذلك الاجتماعات العامة وماشابه الى الحد الذى دعا الأنظمة الديمقراطية الكلاسيكية فى الغرب أن يطلقوا على النظام السوفيتى وغيره من الأنظمة المشابهة كونها أنظمة شمولية تسعى الى التدخل الدكتاتورى فى حياة الفرد وتسخير حرياته لصالح المجموع وغالبا ما يكون ذلك بقصد عدم استخدام هذه الحريات أداة وسبيلا لناهضة النظام الاشتراكى أو محاولة الخروج على قواعده .

ودون أن نتطرق الى بحث التفاصيل التاريخية والدستورية قصد إيضاح الفوارق بين النزعة الديمقراطية الكلاسيكية وبين النزعة الاشتراكية والاجتماعية فى حقوق



الإنسان ، يمكن القول بأن كثيرا من الدول الغربية والدول الحديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا قد تمشيت مع تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى تحسين حال الطبقات الفقيرة وتحقيق أكبر قدر ممكن في الظروف الطبيعية لكل منها من العدالة الاجتماعية وتحسين حال العمل وانتاج العمال ، سواء عن طريق النص في دساتيرها أو إصدار القوانين الاجتماعية (١) وقد تمشيت مع هذا الاتجاه بعض دساتير فترة ما بين الحربين ، ولا سيما دستور فيمار الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ في محاولته تقرير الضمانات القانونية التي تسمح بحرية الفرد واستقلاله دون ما تمييز بسبب الجنس أو تأثير من الظروف الاجتماعية ، لا مجرد الاعتراف بها .

### الاتجاه نحو الحماية الدولية :

ولكن مما يؤسف له أن تاريخ الحياة الدستورية والحقوق والحريات الديمقراطية في أوروبا فيما بين الحربين مالبث أن تقوض على يدي النظم الدكتاتورية ، مما لم يفسح المجال لتقدم الجانب الاجتماعي في تقرير

---

(١) انظر في هذا الشأن نصوص الدستور المصري لسنة ١٩٥٦ (المواد ٤ - ٢٩ ، ٥٢ - ٥٦) وكذلك نصوص دستور النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ (المقدمة ، المواد من ٦ الى ٤٥) هذا فضلا عن صدور القوانين المختلفة الخاصة بمجانية التعليم ومشروعات التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وكافة مشروعات وقوانين التأمينات الاجتماعية .

الحريات وضمانيها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام بحقوق الانسان ، وبالجانب الاجتماعي منها حتى لا يؤدي التطرف في النزعة الديمقراطية الكلاسيكية - أو في فهم الحريات على أنها حقوق مطلقة للفرد - الى تعريض الدولة ونظامها الديمقراطي والاجتماعي للخطر من جديد ، نتيجة استغلال الحرية بنزعتها الفردية لقلب النظم الاجتماعية من قبل الدكتاتوريات المعادية للديمقراطية .

كذلك كان لما قاسته حقوق الانسان من الضياع واهدار القيم الانسانية أثناء هذه الحرب ، ولما كان من انكار هذه الحقوق بالنسبة لبعض الأفراد والجماعات من قبل النازية ، أن اشتدت الحاجة الى وجوب تضامن من الأسرة الدولية المتحضرة للقيام بمجهود دولي مشترك من أجل تأكيد حقوق الانسان وضمانيها في شقيها السياسي والاجتماعي ، استكمالا للضمانات الدستورية التي ظهرت في دساتير أعقاب تلك الحرب ، والمحاولات العديدة المبشرة التي ظهرت من قبل في الوثائق الدولية المختلفة وخاصة في فترة ما بين الحربين .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى الاتفاقيات الخاصة بتحريم الرق وتجارة الرقيق ابتداء من المحرر النهائي لمؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ حتى الاتفاقية الحتامية في هذا الخصوص سنة ١٩٢٦ ، ولا سيما الاتفاقية المعقودة بين انجلترا وفرنسا سنة ١٨٤٥ واتفاقية سنة ١٨٨٣ بشأن وضع نظام جديد لحوض نهر الكونغو . وكذلك ما تم الاتفاق عليه في

مؤتمرى برلين سنة ١٨٨٥ وبروكسل سنة ١٨٩٠ ، ثم ما أعقب ذلك من نص الدستور الفرنسى سنة ١٨٤٨ (م٦) على تحريم الرق . ونهج على منوال فرنسا كل من الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٨٦٨ وأسبانيا سنة ١٨٧٣ والبرتغال سنة ١٨٨٠ والصين سنة ١٩١٠ .

كذلك تجدر الاشارة الى اتفاقية برلين سنة ١٨٧٨ بشأن السعى الى تحرير بلاد البلقان وما تضمنته من أحكام بشأن رعاية الحريات الأساسية والمساواة فى المعاملة بين الأهلىن ، واتفاقية ٣٠ يونية سنة ١٩٢٨ بشأن المركز الدولى للاجئىن وحقوقهم المدنية .

ومن المعلوم أن عهد عصبة الأمم لم يتضمن أحكاما عامة فى شأن حقوق الإنسان ، وأن جاء بنص المادة ٢٣ ( فقرة ١ ، ب ، ج ) - والمادة ٢٥ منه بعض الأحكام فى صدد رعاية حقوق الأقليات الوطنية وسكان بلاد المستعمرات الألمانية السابقة وبلاد الامبراطورية العثمانية التى أصبحت تحت الانتداب ، وكذلك فى صدد تشجيع منظمات الصليب الأحمر للعمل على تحسين الصحة ومقاومة الامراض وتخفيف ويلات الإنسبانية .

هذا فضلا عن مجموعة المعاهدات التى تضمنت هذه الحماية والمعقودة بين دول الحلفاء وكل من بولندا ( ٢٨ يونيه ١٩١٩ ) وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا ( ١٠ سبتمبر ١٩١٩ ) واليونان ( ١٠ أغسطس ١٩٢٠ ) . بل ان معاهدة فرساي ذاتها قد تضمنت فى ختامها



مجموعة من النصوص التي شكلت ميثاق منظمة العمل والتي نصت على عدد من الحقوق والحريات ونظمت وسائل الحماية الدولية لرعايتها واحترامها .

ومن ثم كان تأكيد هذه الحقوق على الصعيد الدولي في ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ والاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ ، وضمانها على الصعيد الاقليمي بتوقيع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، أمرا له دلالة في تأكيد سلطان القانون الدولي ومسئولية الأسرة الدولية في رعاية حقوق الفرد ، تلك التي لم تعد بعد من الاختصاص الداخلى المطلق للدول فرادى .

## الفصل الثاني

---

الضمانات الدولية  
لحقوق الإنسان

## دواعي الحماية الدولية لحقوق الإنسان :

حقيقة أن الدول فرادى ، ولا سيما الديمقراطية البرلمانية منها ، قد قررت في دساتيرها وقوانينها من الضمانات العامة والخاصة ما يكفل ضمان حقوق الإنسان وحماية الفرد من عسف السلطة . فمن الضمانات العامة المقررة في هذا الشأن الأخذ بمبدأ فصل السلطان حتى لا يؤدي تركيز السلطة الى التحكيم ويفرى بالاستبداد . ويستتبع ذلك أن يصبح مبدأ استقلال القضاء ركيزة أساسية لتحقيق هذه الضمانات ولا سيما اذا كان له حق رقابة دستورية القوانين . فهو في علاقته بالسلطة التشريعية يستطيع حينئذ أن يمتنع عن تطبيق القانون اذا كان مخالفا للدستور ، كما يستطيع الغاء هذا القانون اذا كان الدستور يمنحه هذا الحق بنص صريح . والقضاء في علاقته بالسلطة التنفيذية يملك كذلك حق الرقابة على أعمالها في صدد المنازعات التي ترفع اليه . فهو يراقب صحة اللوائح والقرارات التي تصدر عن السلطة التنفيذية ويراعى في ذلك مدى اتفاقها ومطابقتها لأحكام الدستور والقوانين التي تضمن حقوق الفرد وحياته الأساسية . وإلى جانب رقابة السلطة القضائية ، توجد كذلك رقابة السلطة التشريعية ووسائلها في محاسبة السلطة التنفيذية على أعمالها ، التي تتخذ مظاهرها في السؤال والاستجواب والتحقيق والمسئولية الوزارية . كذلك توجد رقابة الرأي العام والصحافة ، كما تقرر الضمانات الخاصة التي تفرضها



القوانين لكفالة الحريات على أنواعها وعدم مصادرتها الا  
فى حدود القوانين التى تنظم اجراءات القبض والاعتقال  
وما شاكل ذلك .

ومع ذلك فانه ما من دولة بلغت من قوة التنظيم ودقة  
الضمانات الا وتستطيع اساءة استخدام سلطاتها واهدار  
حقوق الفرد وحرياته سواء باستعمال السلطات الاستثنائية  
وسن قوانين الطوارئ والأحكام العرفية ، أو تبرير ذلك  
باسم الصالح العام ورعاية الأمن والنظام الاجتماعى من عبث  
من يسيئون استخدام الحريات العامة . ولذلك قيل فى  
تبرير مبدأ الحماية الدولية وتحديد الوسائل القانونية الكفيلة  
بحماية الفرد وعدم العصف بحرياته فى أعقاب الحرب  
العالمية الثانية ، ان الصراع القائم لضمان هذه الحقوق وحمايتها  
هو صراع بين الفرد والدولة ، ومن الواجب ألا تترك  
هذه الحماية فى يد طرف ليهدرها من أجل الاستبداد بالآخر  
فنادرا ما ينشأ الاعتداء على هذه الحقوق والحريات نتيجة  
خطأ من أحد الأجهزة الحكومية أو تجاوز فى استعمال السلطة  
من قبل موظفيها ، ولكن غالبا ما يكون ذلك عن قصد  
أو عمد من قبل القائمين بالامر للاستئثار بالسلطة وتصفية  
خصومهم السياسيين ، ولا سيما فى الدول الشمولية على  
وجه العموم . ومن المعروف أن دولة كالمانيا النازية - فى  
عهد الرايخ الثالث - قد نصت فى ضماناتها التشريعية  
لحقوق الانسان على معظم الحقوق والحريات الأساسية التى  
تضمنها دستور فيمار . ومع ذلك فإن سيادة مبدأ عبادة

الفرد واردة الزعيم التي تعلو كل سلطان أو قانون كاحدى المبادئ الأساسية للاشتراكية الوطنية ، قد نسخت وجود هذه الحقوق وعصفت بحريات الأفراد حتى لم تبق على صوت يرتفع للدفاع عن كرامة الانسان . كذلك لوحظ أن بعض الدول التي ادعت تضمين حقوق الانسان وحياته تشريعاتها العامة والخاصة ما زالت تبيع الرق وتفرض أعمال السخرة أو لا تطبق هذه الأحكام على أبناء مستعمراتها .

### الحركة الدولية لضمان حقوق الانسان :

فى ضوء هذه الاعتبارات نرى الاعتقاد بوجود فرض الحماية الدولية لحقوق الفرد يسود الفكر الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتنشأ حركة عامة فى الفقه الدستورى والدولى بالعودة الى مبادئ القنانون الطبيعى والدعوة الى احياء مبادئ الحقوق ووجوب رعايتها الى الحد الذى جعل منها أحد الأغراض الرئيسية للأمم المتحدة عند انشاء ميثاقها فى ٢٦ يونية ١٩٤٥ ، ونص على وسائل ضمان تنفيذها وفض المنازعات التى تنشأ بسببها فى الأحكام العامة لمعاهدات الصلح المعقودة بباريس فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ مع كل من ايطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا . ثم تتابعت آثار هذه الحركة كالاتى :

١ - صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها بباريس فى ١٠ ديسمبر

١٩٤٨ شاملا للحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وما يقابل هذه الحقوق على الدولة من التزامات، مما جعل منه وثيقة تاريخية خطيرة الشأن في مضمون الحقوق الواجبة الرعاية والضمان من قبل الأسرة الدولية (١) .

٢ - صدور عدد من دساتير الوكالات المتخصصة التي تضمنت ديباجتها النص على تأكيد وضمان بعض الحقوق والحريات العامة التي تتفق وأغراضها ، كمنظمة العمل الدولية ( بعد تنقيح ميثاقها في مؤتمر مونتريال في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وتضمينه ميثاق فيلادلفيا لسنة ١٩٤٤ ) ومنظمة الأغذية والزراعة ( ١٦ أكتوبر ١٩٤٥ ) ومنظمة الصحة العالمية ( ٢٢ يولية ١٩٤٦ ) .

٣ - تضمين موائيق عدد من المنظمات الاقليمية النص على ضمان ورعاية حقوق الانسان ، كما جاء بنص المادة الخامسة من ميثاق بوجوتا المعقود بين دول منظمة الدول

(١) ينطوي الميثاق على ديباجة وثلاثين مادة تعبر عن ص دوره بصورة توفيقية بين وجهة النظر الغربية ووجهة النظر الاشتراكية السوفيتية في التعبير عن مضمون الحقوق في شقيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ولعل هذا هو السبب في ص دوره على شكل توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن يضمن اتفاقية جماعية توقعها الدول المنضمة وتصدق عليها وتأخذ نفسها بتطبيقها .

وقد صلت هذه التوصية بموافقة الاغلبية الساحقة للدول أعضاء الجمعية العامة ، دون معارضة ، ومع امتناع ثمانية دول هي : روسيا السوفيتية وروسيا البيضاء وتشيكوسلوفاكيا وأوكرانيا وبولندا وجنوب افريقيا ويوغسلافيا والمملكة العربية السعودية .



الأمريكية في ٣٠ أبريل - ٢ مايو ١٩٤٨ . ونص المادتين الأولى والثالثة من النظام الأساسي لمجلس أوروبا. الموقع في ٥ مايو ١٩٤٩ ، وكما جاء بديباجة معاهدة حلف شمال الأطلسي ( ٤ أبريل ١٩٤٩ ) وفي الاعلان الختامي لقرارات مؤتمر باندونج ( ٢٤ أبريل ١٩٥٥ ) وديباجة ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ( ٢٥ مايو ١٩٦٣ ) .

٤ - تعدت آثار هذه الحركة الى عقد عدد من المعاهدات الجماعية ذات الصبغة الانسانية ، نخص منها بالذكر الاتفاقيات التي قامت بعقدتها منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وبشأن الغاء السخرة ، واتفاقية اليونسكو سنة ١٩٦٠ بشأن الكفاح ضد التمييز في مسائل التعليم . وكذلك اتفاقية تحريم ابادة الجنس البشري التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ ونفذت في ١٢ يناير ١٩٥١ ، واتفاقيات جنيف الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ( وأصبحت نافذة في حق ثمانين دولة حتى الآن منذ ٢١ أكتوبر ١٩٥٠ ) بشأن معاملة الجرحى وأسرى الحرب وحماية السكان المدنيين في وقت الحرب . وأخيرا تجدر الإشارة - في هذا الصدد وعلى وجه التخصيص الى الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان وحياته الأساسية ( ٤ نوفمبر ١٩٥٠ ) والبروتوكول الملحق بها ( ٢٠ مارس ١٩٥٢ ) والميثاق الاجتماعي الأوربي الموقع بين ١٣ دولة من دول مجلس أوروبا في تورينو في ١٨ أكتوبر ١٩٦١ . وواضح أنه فيما عدا الاتفاقية الاوربية لحقوق

الانسان ، لا تأتي مجموعة المواثيق والاتفاقيات الدولية المشار اليها آنفا على ذكر الحقوق والحريات أو مضمونها - سواء منها السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية - بشيء من التفصيل أو التحديد والحرص . وإنما أتى بعضها في هذا الصدد بإشارات عامة ( كديباجة معاهدة حلف الاطلسنطى الشمالى والمادة الخامسة من ميثاق بوجوتا ) أو بنصوص مقتضبة ( كنصوص معاهدات الصلح بباريس سنة ١٩٤٧ ) أو بأحكام خاصة تتعلق بضمان نوع معين من الحقوق والحريات التى عقدت الاتفاقية من أجلها ( كنصوص دساتير المنظمات المتخصصة والمعاهدات التى عقلت فى نطاقها ) .

### حقوق الانسان فى ميثاق الأمم المتحدة :

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد أولى حقوق الانسان اهتماما خاصا بأن أشار الى وجوب كفالة وضمان هذه الحقوق فيما لا يقل عن سبعة نصوص ومواد هى ١/٣ ، ١٣ ب ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٢/١ و ٢ ، ٧٦ ح ، ٨٧ . وقضلا على ذلك فإن الميثاق انذى أنشأ هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » بأسم « شعوب الأمم المتحدة » لا « الأطراف السامية المتعاقدة » كما كان الشأن فى عهد عصبة الأمم ، قد أكد فى صدر ديباجته ايمان هذه الشعوب « بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » . ثم

عاد ليوضح أهدافه ومقاصده في ارساء قواعد السلام العالمى والأمن الدولى و « تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء » ( م ٣/١ ) . وما لبث الميثاق أن عاد فكرر تأكيد الالتزام برعاية وضمان هذه الحقوق والحريات التى أصبحت وديعة لدى الهيئة الدولية ومسئولية فروعها الرئيسية الاربعة : الجمعية العامة ( م ١٣ ب ) ، مجلس الأمن ( م ٢٤/٢ ) ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ( م ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ) ، مجلس الوصاية ( ٧٦ ج ، ٨٧ ) ، فضلا على الوكالات المتخصصة .

ومن المعلوم أن الميثاق كمعاهدة جماعية توافقت فيها ارادة أعضاء الأسرة الدولية على تحديد قواعد القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول وتقر السلام والعدل وتدفع بالرقى الاجتماعى للشعوب قدما وتؤكد الايمان بالحقوق الأساسية للانسان ، هو من قبيل المعاهدات الشارعة التى تفرض على الأطراف المتعاقدة الالتزام بهذه القواعد وتحتّم سيادتها على قواعد القانون الوطنى لأية دولة بما فى ذلك قواعد الدستور الداخلى للدول المتعاقدة . فلا يطبق القانون الوطنى الا اذا كان يتفق وقواعد القانون الدولى والالتزامات التى تفرضها عليها المعاهدة ، كما يلزم تفسير كل قانون داخلى يرتبط بالمعاهدة ولا يتعارض معها طبقا للالتزامات التى تفرضها ، الأمر الذى يتفق ومذهب سيادة القانون



الدول والتزام الدول باحترام قواعده . وهكذا يتحتسم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقوم في علاقاتها الدولية والداخلية بما يجب عليها من عمل بالتعاون مع الأمم المتحدة ( م ٥٦ ) لاشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق فعلا ( م ٥٥ ) .

والواقع أنه لا يكفي أن ينص ميثاق الأمم المتحدة في تلك الاشارات المتعددة على وجوب احترام حقوق الانسان ورعاية حرياته أو أن يقوم الميثاق بدمج كافة أشكال التمييز والتفرقة في عبارات عامة . كذلك لا يكفي الالتزام الذي يفرضه الميثاق على أساس حرمة التعاقد وقدسية الاتفاق في شأن الاعتراف بتلك الحقوق والحريات والعمل على رعايتها في ضمان تنفيذ احترامها وحمايتها . وانما كان الأمر يقتضى من أجل تحقيق الرقابة الدولية الصحيحة على احترام هذه الحقوق ومنع خرق الالتزام الذي يفرضه الميثاق أن يقوم واضعو الميثاق بوضع نظام محكم وفعال يتضمن :

( أ ) تعريف الحقوق وحصر الحريات الواجب ضمانها .

( ب ) تحديد الوسائل الكفيلة بحماية هذه الحقوق والحريات ورقابتها دوليا ، ولا سيما الوسائل القانونية والاجراءات القضائية الدولية التي يستطيع الطرف المضار الفرد - أن يلجأ اليها بالشكوى للحصول على الترضية

اللازمة بالتعويض أو إعادة الحالة إلى ما كانت عليه فوق أرض الدولة المتعاقدة التي قامت بخرق الالتزام المفروض عليها بحكم الميثاق .

( ج ) التزام الدول المتعاقدة بالنزول على حكم هذه الأجهزة القضائية وضمان تنفيذ أحكامها فوق أراضيها .

### الاعلان العالمى لحقوق الانسان :

ومن المعروف أنه استكمالا للنقص الوارد بالميثاق فيما يتعلق بالتفصيل فى مضمون الحقوق والحريات الأساسية للانسان ، شكل المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجنة حقوق الانسان التى قامت بوضع « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها بباريس سنة ١٩٤٨ . ومن المعروف أيضا أن صدور هذا الاعلان قد عد كسببا جديدا ومرحلة تاريخية هامة فيما يتعلق بتحديد ماهية هذه الحقوق والحريات ، ولا سيما الاجتماعية والاقتصادية منها انتهى لم تنص على كفالة بعضها النصوص والتشريعات الداخلية للدول أعضاء الأمم المتحدة حتى الوقت الحاضر .

ولكن حيثما استطاع الاعلان أن يسد هذا النقص ، وحيثما فصل فى مضمون الحقوق والحريات الأساسية للانسان فقد اعتبر مجرد وثيقة تعليمية ، ليس لها من القوة القانونية الملزمة التى للميثاق أو غيره من المعاهدات والاتفاقيات الدولية

نصيب . ذلك أن الاعلان العالمى قد صدر فى صورة توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذه التوصية وإن كانت قد صاحب صدورها صدى وتأثيرا سياسيا وأدبيا عالميا ، إلا أنها لا تحمل صفة الالتزام القانونى الذى هو من قبيل القوة الذاتية للاتفاق الدولى والتي يضيفها مبدأ احترام التعاقد ويرتب مسئولية دولية فى كنف الدولة التى تخل به حتى يمكن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بردها عن الإخلال بالالتزام .

والخلاصة أنه لا يمكن والحال هذه أن يعتبر الاعلان العالمى ملزما للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة الزاما قانونيا فلا هو يعتبر مكملا للميثاق بالمعنى الذى يخلع عليه قوة الميثاق نفسه - كما يرى البعض حيث لم تتبع فى إصداره الاجراءات اللازمة لتعديل الميثاق ( م ١٠٨ ، ١٠٩ ) ، بل صدر فى شكل توصية غير ملزمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولا هو قد ضمن اتفاقية دولية مستقلة تفرض خضوع الاطراف المتعاقدة فيها للقواعد القانونية التى نصت عليها ، أو هو بالتالى قد تمكن من انشاء أية وسائل أو ضمانات دولية تكفل الرعاية الصحيحة للحقوق والحريات التى نص على الاعتراف بها وشجع على وجوب احترامها .

فنحن نرى أن المادة الثامنة منه تنص على أن « لكل شخص الحق فى أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التى يمنحها له القانون » ، دون أن يأتى النص على ذكر أية اجراءات أو محكمة دولية لتقوم بواجب الرقابة والحماية الدولية من أجل صيانة هذه الحقوق والحريات .



## أشكال الضمانات الدولية لحقوق الإنسان :

وهكذا يمكن القول، في ضوء الاعتبارات الأخيرة ، أن الاعلان العالمى لم يشرع فى تقديم أية ضمانات دولية لحماية هذه الحقوق بأكثر مما عرفه المجتمع الدولى فى تطوره الطويل وانتهى الية فى ميثاق الأمم المتحدة ودستور منظمة العمل الدولية . ولعله تجدر الإشارة الى أنواع هذه الضمانات لحماية حقوق الانسان وحرياته دوليا ، مما درج عليه المجتمع الدولى ردحا طويلا من الزمان حتى عصر التنظيم الدولى والرقابة الدولية فى الآونة الحاضرة :

١ - التدخل الانسانى : وقد عرف المجتمع الدولى أول ما عرف من وسائل الرقابة على حقوق الافراد ، هذا النظام الذى لا يقوم بصفة عامة على وجود أى التزام تعاقدى يفرض هذه الرقابة أو الحماية لحقوق الأشخاص وحررياتهم، وان استند فى بعض الحالات الى نصوص المعاهدات الخاصة بحماية الأقليات الدينية . ومن هذا القبيل كانت الاحتجاجات المتعددة التى تقدمت بها روسيا الى الدولة العثمانية فى شأن اضطهاد الاقليات المسيحية تطبيقا لنص المادة السابعة من معاهدة كوتشك كاينارجى سنة ١٧٧٤ . وكثيرا ما تدخلت الدول الاوربية المختلفة لنفس الأسباب والدوافع لدى تركيا فى اليونان سنة ١٨٢٩ ، كما استخدم نفس الأسلوب من قبل كل من فرنسا والنمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا لدى تركيا فى سوريا سنة ١٨٦٠ ونادرا ما استخدم كوسيلة للتدخل أو الاحتجاج لأسباب

غير دينية ، كما حدث في احتجاج مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ لدى ملك صقلية على سوء معاملة المسجونين السياسيين في بلاده . ولكنه استخدم عادة في معظم الحالات لصالح الأقليات الدينية وفي فترات متقطعة ومحدودة ، حتى يمكن القول بأنه لم يعد أن يكون أسلوبا ووسيلة للتدخل السياسى الذى لم يوفر الا قدرا ضئيلا من الحماية لحقوق الافراد . .

## ٢ - الحماية الدبلوماسية للأجانب : وقد رتب قيام

هذا النظام ولا شك نوعا من التقدم نحو مضمون ومفهوم الحماية الدولية لحقوق الافراد . ويزيد من أهميته كنظام قانونى أنه قد نشأت فى كنفه قاعدتان دوليتان واجبتا الرعاية فى تطبيقه . الأولى هى قاعدة أو قيد الحد الأدنى من الحقوق التى يجب على كل دولة أن تمنحها للأجانب المقيمين على اقليمها . والثانية هى قاعدة استنفاد كافة اجراءات التقاضى الداخلى قبل لجوء الأجنبى الى الحماية الدبلوماسية لدولته ، أو بالأحرى قبل اللجوء الى وسائل وضمانات الحماية الدولية عموما . وفى تطبيق هذه القاعدة الأخيرة تأكيد لسيادة قواعد القانون الدولى والتدرج الهرمى فى اللجوء الى قواعد اجراءاته ، كما ينطوى تطبيقها على تأكيد احترام النظام القانونى الدولى للقضاء الوطنى بوجوب اللجوء اليه فى المطالبة بتطبيق ما يعتبر وفقا للقانون الدولى من حقوق الاجانب أو احترام ما تكون الدولة قد عقدته من معاهدات فى هذا الخصوص ، كما هو الشأن فى الدور الذى

يلعبه القضاء الوطنى فى دولة كبلجيكا بتطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان والالتزام بأحكامها . هذا فضلا على أن فى لجوء الأجنبى الى القضاء الوطنى للدولة المضيضة مصلحة محقة له . فهو يباشر بنفسه دعواه أمام سلطة قضائية منظمة ومتعددة الدرجات ، وفى ظل نظام قانونى مستقر ، يعرف مقدما ماهية قواعده القانونية التى تكفل له الحصول على حقه بحكم له قوة الشئ المحكوم فيه وواجب النفاذ عن طريق سلطة تنفيذية نشيطة ، قبل أن يعرض نفسه لاحتمالات قبول دولته حمايته دبلوماسيا أو عدمه . فالأمر فى هذا الشأن موكول الى رغبة دولته وحدها ، بحيث قد ترى أن تغض النظر عن مباشرة هذه الحماية آخذة بالظروف السياسية فى الاعتبار ، أو قد تتأخر سلطاتها فى القيام بهذا الواجب ما لم يكن هناك اضرار بمصالحها هي ، مما يجحف بحقوق هذا الأجنبى أو يعرضها للعبث والضياع .

وأخيرا فأننا حين نرى أن هذا النظام لا يظل بحمايته الا عددا محدودا من الافراد أو الرعايا الذين تتعرض بعض حقوقهم ومراكزهم فى الخارج للانتقاص والذين ينتمون بجنسيتهم الى دولة معينة ، فانه بذلك - وبالرغم مما يكون قد رتب من تطور نحو فهم مضمون الحماية الخارجية لحقوق الأفراد - يكون قد قصر عن أن يبلغ بحماية هذه الحقوق مدى واسعا من حيث الشمول ومن حيث الفعالية .

٣ - حماية الأقليات : رأينا من صور التدخل الانسانى



أن العرف الدولي قد أباح لبعض الدول حق التدخل لضمان حماية الأقليات الدينية من اضطهاد السلطات الوطنية لها وإهدار الحد الأدنى لما يجب أن تتمتع به من حقوق أسوة بالأجانب . ومع ذلك فلا يمكن القول بأن في هذا التدخل ( الذي استخدم لأغراض سياسية وعلى فترات متقطعة وفي ظروف تحكمها العلاقات الثنائية بين الدولة التي تقوم بأعمال التدخل والدولة الأخرى التي تتبعها الأقليات المضطهدة أو بالأحرى مدى سيطرة الأولى على الثانية وتأثيرها السياسي عليها ونفوذها لدى الأقليات الموجودة بها ) حماية حقيقية أو دولية للأقليات الدينية واللغوية والعنصرية بصفة عامة ودائمة ، ولا سيما عندما نتبين بوضوح أن هذا التدخل ينشأ بمحض رغبة الدولة الحامية وتقديرها ، وفي غيبة أي التزام تعاقدى دولي في القيام بواجب الحماية الدائمة .

من ثم يمكن القول بأن النشأة الصحيحة لنظام حماية حقوق الأقليات قد بدأت بتضمين هذه الحماية بعض نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية ابتداء من حماية الأقليات الدينية في معاهدة وستفاليا التي وضعت نهائية حرب الثلاثين عاما سنة ١٦٤٨ . وأعقب ذلك تضمين حماية الأقليات الدينية المادة الثالثة من بروتوكول مؤتمر فيينا الموقع في ٢٩ مارس ١٨١٥ ، والخاصة بتنازل سردينيا عن بعض الأقاليم الخاضعة لولايتها إلى مقاطعة جنيف . وقد تضمنت المادة ١٢ من معاهدة التنازل الموقعة في ١٦ مارس ١٨١٦ بين سردينيا وسويسرا نفس المبدأ بشأن الأقليات

الكاثوليكية . كذلك ألزمت معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ كلا من بلغاريا ومونتيجرو والصرب ورومانيا وتركيا بضرورة ضمان الحريات الدينية لمواطنيها . ليس هذا فحسب ، بل ان بعض الاتفاقيات الدولية قد اتجهت الى ما هو أكثر من ضمان الحقوق والحريات ، فنصبت على منح بعض الأقليات نوعا من الاستقلال الذاتى أو حق تكوين التنظيمات الوطنية وحق التمثيل ، كما كان شأن الحقوق الممنوحة للأقليات البولندية فى المادة الأولى من الاعلان الختامى لمؤتمر فيينا وبعض الاقليات الأخرى فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .

وقد أدخلت معاهدات حماية الأقليات التى أنشأها مؤتمر الصلح فى باريس سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ نظاما جديدا يعطى أعضاء مجلس العصبة الحق فى أن يسترخوا انتباه المجلس للنظر فى شأن مخالفة أو محاولة إحدى الدول الأطراف فى هذه الاتفاقيات الاخلال بالالتزامات الملقاة على عاتقها فى هذا الشأن . وفى مثل هذه الحالة يكون للمجلس الحق فى أن يقرر اتباع الاجراءات الكفيلة أو أن يصدر التعليمات اللازمة لتصحيح الخطأ . ومن الواضح أن هذا النظام قد ارتقى بأسلوب حماية الأقليات ، فأصبح مجلس العصبة هو صاحب الشأن فى ضمان هذه الحماية التى كانت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى من قبيل التدخل الفردى أو الاستعمارى للدول العظمى فى شئون الدول الأخرى . غير أن هذا النظام الذى قام فى ظل عصبة الأمم

قد شابه مع ذلك كثير من النقص والضعف . فقد أصبح بمقتضاه للدول الأعضاء في مجلس العصبة وحدهم وبمحض رغبتهم واختيارهم وتقديرهم السياسي للأمور الحق في أن يتبنوا تظلمات الأقليات الذين تهميهم نصوص المعاهدات المشار إليها ، أفرادا كانوا أو جماعات ، وأن يقوموا بعرض النزاع في صدها على مجلس العصبة . ومن المعروف أن الأسلوب الذي نهجه مجلس العصبة في شأن تسوية مثل هذه المنازعات كان أسلوبا توفيقيا بحتا، بل كثيرا ما نكص المجلس على عقبيه في تأدية هذه المهمة وأحال النزاع الى التسوية عن طريق المفاوضات بين الطرفين المتنازعين . وهكذا لم يستطع المجلس أن يؤدي دوره ، تمشيا مع روح اتفاقيات حماية الاقليات ، في حسم النزاع بقرار منه يكون ملزما وباتا . فكون المجلس مجلسا سياسيا ، مهمته الأصلية هي الوساطة والتوفيق بصفة عامة ، لا يحول دون قيامه بالتحكيم في مثل هذه المنازعات متى كان أطراف النزاع قد ارتضوا ذلك سابقا . وبالرغم مما نصت عليه هذه المعاهدات من امكانية استكمال الاجراءات التي تبدأ بتدخل مجلس العصبة أمام المحكمة الدائمة للعدل الدولي لتفصل فيها بحكم بات وملزم متى اختلفت الأطراف المعنية وتشعبت بها أوجه الرأي حول حل النزاع ، فانه نادرا ما لجأت دولة من أعضاء مجلس العصبة الى تبني النزاع أمام المحكمة الدولية نظرا لعدم تعلق الأمر بمصالحها الذاتية بصورة مباشرة .



وهكذا نرى ، فى ظل هذا الاجراء الذى لم يستطع أن يجعل من مجلس العصبة حكما فى المنازعات التى تثور بين الأقليات والدول التى تنتمى اليها ، أهمية النظام الذى وضعته الاتفاقية الألمانية البولندية فى هذا الخصوص بشأن أقليات سيليزيا العليا فى ١٥ مايو ١٩٢٢ ، هو النظام الذى ارتفع بمركز الفرد فى القانون الدولى حين أولى أفراد الأقليات المحمية بموجب هذه الاتفاقية حق التقاضى والمثول مباشرة فى مواجهة الدولة التى قامت بخرق نصوص اتفاقية الحماية أمام المحاكم الدولية ولو كانت هذه الدولة هى دولتهم .

ولكن من المعروف أن نظام حماية حقوق الاقليات كنظام خاص لحماية حقوق فئات خاصة قد فشل فى أداء الغرض المقصود به ، وبقي كسواه من الأنظمة السابقة واللاحقة غير واف بالغرض فى حماية وضمان حقوق الفرد وحرىات الانسان . ولم يكن ذلك الا نتيجة أن الحقوق التى نصت على رعايتها الاتفاقيات المختلفة فى هذا الخصوص ( حتى تلك التى لم تشير صراحة الى الأقليات كاتفاقيات الصلح المعقودة بباريس فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ مع ايطاليا ورومانيا والمجر وفنلندا وبلغاريا ) لم تكن سوى عدد محدود من الحقوق والحرىات السياسية والمدنية . هذا فضلا على أن فى قيام مثل هذا النظام الخاص لجماعة خاصة دون سائر أقسام الأمة أو الشعب ما قد يولد انعداما فى الثقة من قبل الأغلبية تجاه الأقلية ، وما قد يؤدي الى الانفجار

فى كيان الدولة بانفصال أقاليم الأقليات أو التنازل عنها الى جاراتها ، وهو ما يحدث غالباً فى أعقاب الأزمات والحروب المختلفة كهذا الذى حدث اثر تعديل حدود بولندا الشرقية والغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بل قد يؤدى الأمر الى ما هو أسوأ عندما تقوم حكومة شمولية بمحاولة هضم هذه الأقليات والعصف بالحقوق التى يضمنها لها التشريع الداخلى بحكم هذه الإتفاقيات ومحاولة تهجيرها الى مناطق نائية بالقوة ، كما حدث بألمانيا النازية أثناء الحرب الكونية الثانية ، وما حدث كذلك فى أعقاب هذه الحرب من الاتفاق فى بوتسدام فى ٢ أغسطس ١٩٤٥ حول تهجير الأقليات الألمانية من تشيكوسلوفاكيا وبولندا .

والخلاصة أن التدخل الناتج عن قيام نظام حماية حقوق الأقليات فى أوروبا ، سواء تم ذلك مباشرة عن طريق الدولة المعنية بحماية هذه الحقوق أو تم بطريق غير مباشر عن طريق منظمة دولية ، كثيراً ما ولد آثاراً عكسية . فكان من نتائجه اضطهاد هذه الاقليات فى بعض البلاد ، كما كان سبباً فى خلق جو من التوتر والقلق وتهديد السلام فى كثير من الأحيان .

ولهذا فأننا نرى البلاد الآسيوية والافريقية والأمريكية تعدل عن تبني مثل هذا النظام ، كما يتجه الفقه الدولى عامة - ولا سيما فى أعقاب الحرب الكونية الثانية - الى أن حماية هذه الحقوق يجدر ألا تنظم أو

ترعى كحقوق للأقليات ، وإنما كحقوق يتمتع بها جميع الافراد دون تفرقة أو تمييز عن طريق انشاء نظام عام وشامل و ضمانات قانونية وقضائية تضمن دوليا حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

#### ٤ - اجراءات حماية الحقوق والحريات في نطاق منظمة العمل الدولية :

فمن المعروف أن منظمة العمل الدولية منذ مولدها في ١١ أبريل ١٩١٩ وتضمنين دستورها الفصل الثالث عشر من معاهدة فرساي ( المواد من ٣٨٧ الى ٤٢٧ ) قد استهدفت اقامة العدالة الاجتماعية على أسس وطيدة كسبيل لخدمة السلام واستقراره عن طريق القضاء على ظروف العمل السيئة وما يكتنفها من ظلم ومشقة وحرمان . وتأكدت هذه الأغراض في « اعلان مؤتمر العمل الدولي السادس والعشرين بفيلا دلفيا » في ١٠ مايو ١٩٤٤ وهو الاعلان الذي ألحق بدستور المنظمة بعد تعديله في « مؤتمر العمل الدولي التاسع والعشرين بمونتريال » في ١٦ أكتوبر ١٩٤٦ والذي أعاد في ضوء احتياجات العالم الذي خلفته الحرب تحديد الأهداف والغايات الأساسية للمنظمة ، ونوه على وجه التخصيص بأن العمل ليس بسنعة وأن حرية الرأي وحرية الاجتماع لا غنى عنهما لاطراد التقدم وأن الفقر أينما يكون يولد خطرا يهدد الرخاء في كل مكان . كما أكد اعلان فيلا دلفيا مسئولية منظمة العمل الدولية ازاء بحث وتقويم جميع السياسات المالية



والاقتصادية في مجالات التعاون الدولي ، ولاسيما فيما يتعلق بتحديد الشروط أو المستويات الدولية لظروف المعيشة والعمل . فيقوم مؤتمر العمل الدولي - وهو الهيئة العليا للمنظمة التي تجتمع سنويا في جنيف لمناقشة المسائل العمالية والاجتماعية الدولية الملحة - ببحث وتحديد المستويات والشروط الدولية للعمل وصياغتها في شكل اتفاقيات وتوصيات . كذلك يحدد الدستور (م ١٩ ، ٢٢ ) مدى الالتزامات الواجبة على الدول الأعضاء في شأن تنفيذ هذه الاتفاقيات والتوصيات التي أقرها المؤتمر بأغلبية الثلثين ( م ١٩/٢ ) ، وكذا الاجراءات التي يمكن تطبيقها لضمان عمل الدول الأعضاء بنصوص هذه الاتفاقيات والتوصيات ( م ١٩/٥ ، ٦ ) .

ولا يشترط بالضرورة أن تصدق الدول الأعضاء على هذه الاتفاقيات ، أو تبصق أجهزتها التشريعية بالموافقة عليها ، حتى لو كانت قد أيدتها ووافقت بالتصويت عليها لاقرارها في المؤتمر . فهي بعد صدورها عن المؤتمر لا تعدو أن تكون مشروعات لاتفاقيات دولية أسوة بما عليه الحال في المعاهدات . ولكن الدول الأعضاء جميعا تصبح ملزمة ، بحكم المادة ١٩/ب من دستور المنظمة ، بعرضها على السلطة الوطنية المختصة بالنظر في أمر التصديق عليها ، وذلك في خلال الثمانية عشر شهرا التالية لصدورها عن المؤتمر . ويكفل هذا النص ضمان وضع اتفاقية موضع الاهتمام، كما يتيح لدعاة الاصلاح فرصة

مطالبة حكوماتهم بالتصديق عليها وباتخاذ ما قد يستلزمه هذا التصديق من تعديل في تشريع الدولة الداخلي حتى يفي تماما بتطبيق أحكامها .

كذلك يقع على الحكومات واجب أن تخطر مكتب العمل الدولي بما اتخذته من خطوات فعلية لعرض الاتفاقية على السلطة التشريعية المختصة عادة ، وأن تخطره كذلك بما اذا كان التصديق قد تم على الاتفاقية أم لم يصديق عليها . فاذا كانت السلطة المختصة قد وافقت على الاتفاقية وجب التصديق عليها ، واذا تم التصديق عليها وجب الالتزام بها وتطبيق أحكامها . واذا اقتضى الأمر استصدار قانون جديد أو تعديل أحكام قانون قائم ، أو ادخال تعديلات على الاجراءات والتدابير الادارية المعمول بها ، بحيث تمشي أحكامها وقواعدها مع أحكام الاتفاقية ، وجب اجراء ذلك . كما لا يحق لدولة بأية حال أن تتخذ من التصديق على اتفاقية عمل دولية ذريعة للانتقاص من مستويات تشريعاتها . فاذا كانت المستويات القائمة لظروف المعيشة والعمل بها قد نظمت بطريقة أسخى من المستويات والشروط التي تكفلها الاتفاقية وجب أن تبقى على ما هي عليه دون مساس بالحقوق المكتسبة للعمال المنتفعين بها . كذلك تلتزم الدولة بالنسبة لكل اتفاقية تنضم اليها ، باعداد تقدير سنوى عن الطريقة التي يجرى بها تطبيق أحكامها . ويرفع هذا التقرير الى المدير العام لمكتب العمل الدولي ، مع ارسال صور منه الى المنظمات

الأثر تمثيلا للعمال وأصحاب الأعمال في الدولة مما يتيح للعمال وأصحاب الأعمال أن يراجعوا ما تقرره حكوماتهم ، وأن يطمئنوا الى الأسهلوب الذى تطبق به أحكام الاتفاقية موضع الشأن .

أما اذا نالت الدولة قد رأت بعد دراسة الاتفاقية عدم التصديق عليها ، فان ذلك لا يعفيها من التزامات معينة ، مؤداها أن توافي مكتب العمل الدولى من حين لآخر بتقرير يقارن بين المستويات والشروط التى تفرضها أحكام الاتفاقية وبين أحكام تشريعها وما تنهجه فى هذا السبيل ، مع إيضاح المقترحات أو المشروعات التى أعدتها لهذا الغرض . كذلك يجب أن يشار فى هذا التقرير الى العقبات والصعاب التى أخرت موافقتها على الاتفاقية والتصديق عليها ، وما تفكر فى اتباعه من وسائل وخطوات لتذليل هذه الصعاب .

وتلتزم الدول التى تسيطر على بلاد تابعة أو بلاد تدير شئونها الدولية ، بأن تطبق أحكام اتفاقيات العمل التى تصدق عليها فى هذه البلاد ، وذلك فيما عدا الحالات التى يكون فيها الالتزام بأحكام الاتفاقية وتطبيقها مما يدخل فى اختصاص الحكم الذاتى أو السلطان الداخلى لتلك البلاد أو تلك التى يتعذر فيها تطبيق أحكام الاتفاقية فيها بسبب عدم ملاءمة الظروف المحلية السائدة وضرورة التدرج فى تعديل هذه الظروف أولا حتى تتلاءم مع أحكام هذه الاتفاقيات .



ومنذ سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٦٢ أقر مؤتمر العمل الدولي ١١٨ اتفاقية و ١١٧ توصية ، تؤلف في مجموعها ما نعرفه باسم « قانون العمل الدولي - The international Labour Code » ومن بين هذه الاتفاقيات التي تتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان :

١ - الاتفاقية رقم ٢٩ الخاصة بالسخرة أو العمل الاجبارى لسنة ١٩٣٠ ، وصدقت عليها ١٦ دولة .

٢ - الاتفاقية رقم ١٠٥ الخاصة بتحريم السخرة لسنة ١٩٥٧ ، وصدقت عليها ٦٣ دولة .

٣ - الاتفاقية رقم ٨٧ الخاصة بحرية تكوين النقابات وحماية حق التنظيم النقابى لسنة ١٩٤٨ ، وصدقت عليها ٦٤ دولة .

٤ - الاتفاقية رقم ٩٨ الخاصة بحق التنظيم النقابى والمفاوضة الجماعية لسنة ١٩٤٩ ، وصدقت عليها ٦٤ دولة .

٥ - الاتفاقية رقم ١١ الخاصة بحق التنظيم النقابى لعمال الزراعة لسنة ١٩٢١ ، والتي تقضى بأن يتمتع هؤلاء بحقوق تكوين النقابات والاتحادات التي يتمتع بها عمال الصناعة ، وصدقت عليها ٧٠ دولة .

٦ - الاتفاقية رقم ١٠٠ الخاصة بالأجر المتكافئ عن العمل المتكافئ لسنة ١٩٥١ ، والتي تقضى بالمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة ، وصدقت عليها ٣٤ دولة فقط نظرا لحدائتها نسبيا .

٧ - الاتفاقية رقم ١١١ الخاصة بالتفرقة العنصرية  
فيما يتعلق بالاستخدام والمهنة لسنة ١٩٥٨ ، ولم تصدق  
عليها حتى سنة ١٩٦٢ سوى ٣٨ دولة نظرا لحدائتها .

أما فيما يتعلق بالتوصيات ، فتختلف التزامات  
الدول الأعضاء بشأنها بعض الاختلاف عن تلك المرتبة على  
الاتفاقيات . فالتوصيات كما هو معلوم لا تعد لاتخاذ نفس  
الاجراءات الخاصة بالموافقة والتصديق بمثل ما عليه الحال  
في شأن الاتفاقيات . الا أن دستور المنظمة قد راعى بشأن  
التوصيات أنها عادة ما تتخذ لاستكمال ما تضمنته  
الاتفاقيات من أحكام محدودة دون دخول في التفاصيل .  
ولهذا كانت بحكم مرونتها ذات قيمة كبرى في وضع أساس  
الشروط والمستويات الدولية للعمل . وفي حالات عدة  
تنتقى بعض أحكام التوصيات لاعادة صياغتها في قالب  
اتفاقية . ويتبع هذا الاجراء عادة عندما يقرن المؤتمر  
قراره بالموافقة على احدى التوصيات بقرار تكميلي يلحق  
بالقرار الأول ويدعو فيه مجلس الادارة الى اصدار تعليمات  
لمكتب العمل الدولي في هذا الشأن .

ولهذا فقد ألزم دستور المنظمة الحكومات بأن تعرض  
ما يبلغ اليها من توصيات على سلطاتها التشريعية كيما  
تنظر بعين الاهتمام ما يجب اتخاذه واصدازه من اجراءات  
وقواعد تشريعية أو ادارية ترضاهم لوضع مضمون هذه  
التوصيات العامة من قبل السلطة الوطنية وحدها موضع  
التنفيذ .

كذلك تلتزم الحكومات بأن تقدم الى المدير العام لمكتب العمل الدولي تقريراً يفيد وفاءها بهذه الالتزامات ، كما ترسل صوراً من هذا التقرير الى منظمات العمال وأصحاب الأعمال وألزم دستور المنظمة الدول الأعضاء أن تبعث الى المدير العام لمكتب العمل الدولي ، عندما تطالب بذلك من وقت لآخر بتقارير توضح بها الى أى حد أعطيت أو رُئي اعطاء قوة النفاذ لأحكام التوصية ، وأن تبين كذلك التعديلات التي وجد أو رؤى من الضروري ادخالها عليها .

وهكذا يبدو واضحاً أن دستور منظمة العمل الدولية قد أوجد عدة تدابير واجراءات فعالة مستمدة من الالتزامات التي أوجبها على جميع الدول الأعضاء في المنظمة في صدد تبني الشروط والمستويات الدولية للعمل التي يقرها مؤتمر العمل الدولي في شكل اتفاقيات أو توصيات تتخذ نموذجاً للتشريع الوطني . فمنها ما يجب الأخذ به من قبل الدول الأعضاء التي توافق وتصدق على الاتفاقيات ، ومنها ما يجب على جميع الدول الأعضاء العمل به حتى ولو لم يوافقوا على هذه الاتفاقيات ، ومنها كذلك ما تلتزم به الدول أعضاء المنظمة في صدد التوصيات .

والى جانب ذلك هناك الاجراءات التي لا تستند الى نص من نصوص دستور المنظمة ، ولكنها اكتسبت قوتها كعمل من أعمال الادارة الفنية وضرورة تمس الحاجة اليها . - على حد تعبير الاستاذ فان أذربك - وأصبحت ذات أهمية خاصة في ضمان تطبيق وتنفيذ قرارات المؤتمر من



اتفاقيات وتوصيات • وقد بدت أهمية انتهاج هذا الأسلوب  
العملي لدى بحث الأدوات المنفذة للاشراف الدولى الذى  
استهدفت منظمة العمل الدولية تحقيقه من أجل الارتقاء  
بظروف المعيشة والعمل ، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق  
الانسان ، اذ ما الذى يمنع أن تصدق احدى الدول على  
هذه الاتفاقية أو تلك من الناحية الشكلية البحتة ، أو تتخذ  
الخطوات الضرورية فى شأن عرض التوصيات على أجهزتها  
التشريعية أو تقدم التقارير اللازمة لتبرير موقفها دون أن  
تطبق أحكامها من الناحية العملية أو تسعى الى تحقيق ذلك  
عن صدق وحسن طوية ؟!

وعلى هذا الأساس انتهجت منظمة العمل الدولية  
ثلاثة اجراءات لضمان الاشراف الدولى من قبلها على تنفيذ  
الاتفاقيات والتوصيات ، هى : -

( أ ) الاجراء الادارى العام الذى درج عليه العمل  
فى أجهزة المنظمة الرئيسية والأجهزة التى أنشأها مؤتمر  
العمل الدولى خصيصا قصد التعرف على مدى تطبيق  
الاتفاقيات المصدق عليها وغير المصدق عليها وكذلك  
التوصيات التى أقرها المؤتمر • أما الأجهزة التى تتناوب  
العمل فى هذا النطاق فهى لجنة الخبراء ومجلس الادارة  
ولجنة المؤتمر الخاصة بتطبيق الاتفاقيات •

فالتقارير التى ترفعها الحكومات الى مكتب العمل  
الدولى بشأن الاتفاقيات والتوصيات تفحص وتبحث بعناية  
عن طريق لجنة من الخبراء الذين يتمتعون بالاستقلال  
والصفات العالية التى تؤهلهم للقيام بوظيفتهم الحيادية أو

شبه القضائية في هذا الصدد . وتعقد هذه اللجنة التي تسمى « لجنة خبراء تطبيق الاتفاقيات والتوصيات » جلسة واحدة في السنة ، تقدم على أثرها تقريراً شاملاً ومفصلاً عن مدى تطبيقها في الدول المختلفة ، وترفعه إلى مجلس الإدارة الذي يحيله بدوره إلى مؤتمر العمل الدولي في اجتماعه السنوي . وما يلبث هذا التقرير أن يحيله المؤتمر إلى إحدى لجانه المتخصصة ، وتسمى « لجنة المؤتمر الخاصة بتطبيق الاتفاقيات » ، وتتكون على أساس التمثيل الثلاثي للمنظمة من عمال وأصحاب عمل وممثلين للحكومات يشتركون جميعاً وعلى قدم المساواة في بحث التقارير وملاحظات لجنة الخبراء ، كما يشتركون في مناقشة مندوبي كل حكومة ممن يدعون إلى حضور اللجنة عند بحث التقارير الخاصة ببلادهم .

وقد روعي في عقد جلسات لجنة المؤتمر أن تكون علنية ، وأن يطبع تقريرها وينشر ، حتى يتمكن كل فرد أو هيئة من الاطلاع عليه . ففي اتخاذ هذه الإجراءات إحدى الضمانات العملية لحفز الحكومات على تنفيذ الشروط والمبادئ التي كفلتها الاتفاقيات والتوصيات ، خشية أن يوجه إليها اللوم أو تضع نفسها موضع الحرج . ولهذا وعلى الرغم من افتقار هذا الإجراء الإداري في البحث والتحرى إلى وسائل الإلزام والردع الكفيلة بحماية الحقوق حماية قانونية صحيحة ، فإن الدول قد لا تجد في بعض الأحيان غضاضة في أن تقبل ملاحظات اللجنة عن طيب

خاطر أو تعد بتداركها في المستقبل . على أنه إذا تم هذا بالفعل تحت تأثير من قوة الرأي العام ومطالبته الحكومات باحترام الالتزامات أو النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها ، فإنه عادة ما يصعب الاعتماد على هذا الاجراء كوسيلة للرقابة الدولية من أجل احترام الحقوق والقيام بتنفيذ التعهدات .

(ب) الاجراء الخاص بفحص الالتماسات والشكاوى بشأن عدم تطبيق أحكام الاتفاقيات التي صدق عليها ، وتشكيل لجنة تحقيق لتمحيص أسباب الخلاف التي قد تثور بين الحكومات وبين أصحاب الأعمال أو العمال في هذا الصدد ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ التوصيات المنتهى اليها في هذا الشأن ( المواد ٢٤ - ٣٤ من دستور المنظمة ) .

فقد سبقت الإشارة الى أن الحكومات تلتزم بتقديم صور من التقارير التي تبعث بها الى منظمة العمل الدولية بصدد الاجراءات التي تتخذها لتنفيذ أحكام الاتفاقيات التي انضمت اليها ( م ٢٢ ) الى المنظمات الممثلة لأصحاب الأعمال والعمال ( م ٢٣ ) . وعلى ضوء هذه التقارير يتاح لأي من نقابات العمال أو اتحادات أصحاب الأعمال أن تتقدم الى مكتب العمل الدولي بملاحظاتهما على ما جاء بالتقارير ، وأن تقول رأيها فيما إذا كانت الحكومات لا تضمن بصورة مرضية تطبيق أحكام اتفاقية انضمت اليها ( م ٢٤ ) . كذلك فإن للنقابة أو اتحاد أصحاب



بالأعمال الحق في أن يبعث بالشكوى الى مجلس الادارة .  
ويقوم مجلس الادارة بدوره بدعوة الحكومة المعنية الى  
توضيح وجهة نظرها في الموضوع . كما يمكن أن تتقدم  
بالشكوى احدى الحكومات التي تضجر من اهمال حكومة  
أخرى لأحكام اتفاقية صدقت عليها ، أو تنشأ مثل هذه  
الشكاوى خلال المناقشة في مجلس الادارة أو المؤتمر العام  
( م ٢٦ ) . على أن لمجلس الادارة أن يقوم بتشكيل لجنة  
تحقيق خاصة لتحري الحقائق في موضوع الشكوى  
وتضمن ملاحظاتها وتوصياتها فيما يتعلق بالخطوات  
الواجب اتخاذها لمواجهة الشكوى تقريراً يرفع الى  
المجلس ، ويأمر بنشره وإذاعته ( م ٢٨ ) . ويحتفظ  
للحكومة التي يعنيها الأمر وترفض توصيات لجنة التحقيق  
بحق طلب إحالة الشكوى الى محكمة العدل الدولية . فإذا  
رفضت احدى الحكومات توصيات لجنة التحقيق بصفة  
كلية أو امتنعت عن تنفيذ القرار النهائي الصادر عن محكمة  
العدل الدولية في هذا الصدد ، يجوز لمجلس الادارة أن  
يوصي المؤتمر باتخاذ الاجراءات التي يراها كفيلة بضمان  
تنفيذ التوصيات ( م ٢٩ - ٣٣ ) . ولكن من الملاحظ عملاً  
أنه نادراً ما يلجأ الى هذا الاجراء للتوصل الى تنفيذ الشروط  
والمستويات التي تضعها الاتفاقيات في نطاق الاختصاص  
الداخلي للدول الأعضاء . فالاعتبارات السياسية ما تلبث  
أن تلعب دورها في نطاق الأجهزة الفنية والسياسية  
بمجلس الادارة - التي تتولى الاشراف على تنفيذ هذه  
الاجراءات .

(ج) لهذا كان طبيعيا أن يحقق الاجراء الخاص بضمان حماية الحريات النقابية ( الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ ) مكاسب فعلية في ضمان الاشراف الدولى والحماية لهذا الجانب من الحقوق والحريات فى نطاق المنظمة ، كاجراء مكمل للاجراء السابق الاشارة اليه والخاص بأحكام الاتفاقيات المصدق عليها ، عن طريق الفحص التمهيدى للشكاوى فى « لجنة الحرية النقابية » القائمة على أساس نظام التمثيل الثلاثى كاحدى اللجان الخاصة بمجلس الادارة ( نوفمبر ١٩٥١ » ثم اجراء تحقيق غير متحيز فى كافة الشكاوى التى يرى مجلس الادارة بحثها عن طريق « لجنة تحرى الحقائق والتوفيق فى شأن الحريات النقابية » (يناير ١٩٥٠ ) . فقد أصبحت هذه اللجنة الأخيرة بحكم تكوينها من تسعة أشخاص مستقلين عن أجهزة المنظمة ويتمتعون بالحيادة والنزاهة والاستقلال فى الرأى ، وبحكم كونها ليست جهازا يتبع منظمة العمل الدولية وحدها ، بل تزاوّل عملها باسم الأمم المتحدة كذلك ، بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ، أصبحت من أكثر أدوات المنظمة نشاطا وفعالية فى القيام بدورها التوفيقى لحماية الحقوق والحريات ، بما يتفق وسياسة المنظمة فى هذا المضمار ، ويقرب بين دورها وبين دور اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان فى مجلس أوروبا فى هذا المجال .

وهكذا يمكن القول فى ضوء ما تقدم ان هذا الجانب

الخاص بحماية حقوق الانسان وحرياته فى نطاق أهداف ونشاط منظمة العمل الدولية لا يحتمل أن يرقى الى مصاف نظام قانونى وقضائى لكفالة حماية الحقوق والحریات من عبث السلطات الداخلية للدول الأعضاء ، أو يخرجها من نطاق الاختصاص الداخلى الى محيط الاشراف الدولى الصحيح . وكفالة الالتزام الدولى فى هذا الخصوص بجزاءات رادعة - لا مجرد اجراءات وقائية - ، حتى قيل فى هذا الخصوص بأن نظام حماية الأقليات فى عهد العصبة كان أكثر تقدما من حيث الالتزام وكفالة الحقوق والارتفاع بمركز الفرد ودوره فى الحصول على حقه من نظام الحماية الاجرائى الذى تقتضيه طبيعة العمل فى نطاق منظمة العمل الدولية .

هـ - الرقابة الدولية وضمانات الحقوق فى نظام الوصاية : وقد سبقت الإشارة الى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أولى حقوق الانسان وحرياته الأساسية اهتماما خاصا ، ونص فيما لا يقل عن سبعة مواضع على وجوب رعايتها وكفالتها . وقد أوقع الميثاق الوفاء بالالتزام الذى تفرضه أحكامه فى هذا الصدد على كاهل الدول الأعضاء فرادى فى نطاق اختصاصها الداخلى ، دون أن ينظم سلطة اشراف فعلية ودولية للرقابة على تنفيذ هذا الالتزام ، أو يتيح للأفراد من رعاياها حق الشكوى والتظلم من الاخلال بأحكامه وطلب اعادة الحق الى نصابه أو بنظم كيفية الحصول عليه بالوسائل القضائية أو شبه القضائية على



حد سواء ، اللهم الا فيما يتعلق بتنظيم الاجراءات والسلطة السياسية الممنوحة لمجلس الوصاية فى شأن رعاية الحقوق والحريات لأهالى الأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية ( المادة ٨٧ من ميثاق الأمم المتحدة ) .

ففى ظل نظام الوصاية - ومن قبله نظام الانتداب المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - أصبح تنفيذ الاتفاق الذى أبرمته الدول المنتدبة أو القائمة بالادارة فى ظل الوصاية مسئولية المنظمة الدولية التى تسعى الى تحقيق أهداف الاشراف الدولى ومقاصد الأمم المتحدة فى هذا السبيل .

ولا يعنى هذا الا يصبح للدول الأخرى أعضاء الأمم المتحدة ، وهى الهيئة التى صدرت عنها اتفاقية الوصاية ، أن تتمتع بما ترتبه الاتفاقية من حقوق ، كما تلتزم بما تفرضه من التزامات . ولذلك كان لكل دولة عضو فى الأمم المتحدة ، ولو لم تكن بين الدول التى وافقت على الاتفاقية ، حق الاشتراك فى مناقشة الأوضاع بأقاليم الوصاية والنظر فى مدى اتفاق تصرفات الدولة القسائمة بالادارة مع اتفاقية الوصاية . ولكن نظام الوصاية ينفرد عن كافة الأنظمة التى أنشأتها الاتفاقيات الجماعية المماثلة بتركيز السلطة والمسئولية فى المنظمة الدولية وأجهزتها المعنية بالأمر ، وإن أباح لجميع الدول أعضاء المنظمة ممارسة تلك الحقوق تنفيذا لمبدأ التمثيل الجماعى . ومن ثم ينص الميثاق على وسائل ممارسة الاشراف الدولى ورقابة تنفيذ

الالتزامات والمقاصد المبينة بالمادة ٧٦ من الميثاق ( ومنها  
احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ) . ففيمما  
يتعلق بسلطة الادارة :

١ - الزام الدولة القائمة في الأقاليم الخاضعة  
لوصاية . بتقديم تقرير سنوى الى مجلس الوصاية عن  
حالة الأقليم الخاضع لوصايتها ومدى ما بلغه من تقدم فى  
النواحي المختلفة من سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية  
وثقافية .

وتتضمن هذه التقارير فى بعض الحالات مدى تنفيذ  
السلطة القائمة بالادارة لتوصيات المجلس أو لتوصيات  
الجمعية العامة فى كل من تلك الشئون . وقد وضع  
المجلس نظاما خاصا لتحديد الاجراءات التى يجب اتباعها  
للنظر فى هذه التقارير ومناقشته لها .

٢ - نصت المادة ٨٨ من الميثاق على أن « يضع مجلس  
الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل اقليم  
مشمول بالوصاية فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية  
والتعليمية » . وتكلف السلطة القائمة بالادارة أن تجاوب  
على تلك الأسئلة فى تقرير سنوى يعرض على الجمعية  
العامة .

ومن جهة أخرى نظم ميثاق الأمم المتحدة علاقة  
مباشرة بين مجلس الوصاية القائم بسلطة الاشراف  
السياسى على أقاليم الوصاية ورقابة وضمان حقوق  
الانسان فيها وبين الأفراد والجماعات أو الهيئات غير  
الرسمية عن طريق :

١ - قبول كافة العرائض التي تقدم اليه بغض النظر عن مصدرها وعن الصورة التي تكون عليها ، بشرط أن تصدر عن شعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية ، أفرادا وجماعات أهلية ، أو تكون متعلقة بالأمور التي يعنى بها المجلس لهذه الأقاليم . ويجوز أن تصل هذه العرائض الى المجلس عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة ، أو عن طريق السلطة القائمة بالوصاية ، أو عن طريق البعثات التي يبعث بها المجلس لزيارة هذه الأقاليم . كذلك يجوز لمقدمي العرائض أن يتقدموا بأنفسهم الى المجلس لمسط مطالبهم شفويا . وقد أيدت ذلك محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الثاني الخاص بأفريقيا الجنوبية الغربية ، واعتبرت أن ممارسة حق الشكوى وتقديم العرائض ينطوي على حق المناقشة الشفوية تأييدا لما تتضمنه العرائض .

٢ - لمجلس الوصاية الحق في إيفاد بعثات زائرة الى هذه الأقاليم لدراسة شئونها ومناقشة أهلها ورفع تقارير بملاحظاتها تقدم الى المجلس . ويعين المجلس لهذه البعثات مهماتها ، سواء كانت عامة بقصد ملاحظة تقدم هذه الأقاليم في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو كانت خاصة بقصد بحث وضع معين أو تحقيق حالة بذاتها . وعلى أساس التقرير الذي تقدمه البعثة يصدر المجلس توصياته ويعد تقريره السنوي العام .



ومما لا شك فيه أن لكل من الاجراءين الاخيرين أهمية خاصة في رعاية وحماية حقوق الانسان . فالأول يترك للفرد حق التظلم ومناقشة شكواه أمام السلطة السياسية القائمة بالاشراف الدولي على نظام الوصاية . كما يعتبر الاجراء الثانى أساسيا ومكملا للاجراء الاول فى انجانب التنفيذى لبسط هذه التظلمات ، من حيث أن الصعوبة الكبرى التى يقابلها مجلس الوصاية فى هذا السبيل هى تعارض الحقائق وتنقاض الدعاوى والادعاءات لأن الدول التى تقدم ضدها العرائض عادة ما تنكر وجود أى خرق لاتفاقيات الوصاية والالتزامات القائمة فى كنفها كسلطة للإدارة فى تلك الأقاليم .

وعلى أية حال فلم يعد نظام الوصاية مقنعا للقيام بأعمال الرقابة الدولية على تنفيذ حقوق الانسان بالصورة المثلى التى استهدفها واضعو النظام ، لدى صدور قرار عصبة الامم فى ٣١ يناير ١٩٢٣ فى شأن الانتداب من قبل ، ثم فى الفصل الثانى عشر من ميثاق الامم المتحدة من بعد . فالبعض يرى أن قيام مجلس فنى بشئون الادارة لهذه الاقاليم (يتكون من أشخاص محايدىن يختارونهم لأشخاصهم وسمعتهم ونزاهتهم ولا يعتبرون ممثلين لدولهم كما كان الوضع فى تكوين لجنة الانتداب فى عهد عصبة الامم ) هو أفضل لواجبات التعاون الدولى ورعاية تقدم هذه الشعوب وممارسة تحقيق فنى وصحيح لشكاوى ومطالب الافراد فيها من قيام مجلس سياسى بالدرجة الاولى ( يتكون من فريقين

متساويين من الدول القائمة بسلطة الادارة وتلك التي لا تتولى ادارة اقاليم مشمولة بانوصاية - المادة ٨٦ من الميثاق ) بادارة مثل هذه الشئون ، حتى لا تترك فرصة لارتفاع موجة الاهواء السياسية وتغليب المصالح والاهداف الوطنية على الصالح الدولي العام . كما يرى البعض الآخر أن كفالة حقوق الانسان وضمان تنفيذ الالتزامات من قبل السلطة القائمة بالادارة كان يقتضى أن يتضمن الميثاق نصا يمكن الامم المتحدة من اعفائها اذا أساءت التصرف في مثل هذه الامور والا أصبحت وسائل الحماية ناقصة ومبتورة . فهي تنص على أوامر ونواه ، دون أن تتضمن الجزاء على مخالفة هذه الأوامر والنواهي .

وفضلا على كل ذلك فان نظام الوصاية بطبيعته لا يحمي سوى اقلية أو أعداد محدودة من أبناء البلاد غير المتمتعة بتمام الاستقلال والسيادة . فأصبح مما يدعو الى العجب أن ينص ميثاق الامم المتحدة على وسائل لحماية حقوق الانسان وحياته الاساسية في تلك الاقاليم دون غيرها من كافة أرجاء المعمورة ، حتى ليصبح التمتع بالحقوق والحريات فيها أكثر ضمانا واستقرارا منه في البلاد المستقلة والمتطورة .

### تنظيم الاشراف الدولي لضمان حقوق الانسان :

هذا وان يكن واضحا أن علة ذلك تكمن في أمرين أساسيين :

( أ ) أن الوثائق الدولية الحديثة التي دعت ونصت على وجوب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة الذي أوجب على الأمم المتحدة والأعضاء فيها التزاما قانونيا بضمان احترام هذه الحقوق ( م ٥٥ ، ٥٦ ) ، قد تركت ضمان تنفيذ هذا الالتزام مسئولية الدول الأعضاء التي تملك بحقوق سيادتها واعتبار حقوق الإنسان من صميم اختصاصها وسلطانها الداخلي . فالواقع أن تطور الفقه الدولي ومطالبته بوجوب احترام هذه الحقوق أو اعترافه بمضمونها في وثيقة دولية كإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاثير في حد ذاته اعتراضا من قبل الدول المعنية بتنظيم اختصاصها الداخلي والتوسع فيه بما يشمل الروابط التي تنظم علاقتها بالأفراد من أعضاء الهيئة الاجتماعية . ولكن تحديد مسئولية المجتمع الدولي في حماية هذه الحقوق عن طريق هيئة أو سلطة دولية ذات اختصاص بالفصل في المنازعات التي تثور بشأنها ، أو بالأحرى إيجاد طريق قانوني لحماية هذه الحقوق واستقرار العلاقات في صددتها هو مثار الخلاف بين الدول التي تعتبر بحث مسائل حقوق رعاياها من قبل أية سلطة خارجية أو دولية خرقا لأحكام المادة ٧/٢ من الميثاق التي تنص على عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي ، وبين وجهة النظر المقابلة التي تعتبر أن تضمين رعاية وحماية هذه الحقوق نصوص ميثاق الأمم المتحدة قد جعل منها مسئولية دولية تقع على كاهل المجتمع



الدولى المتحضر والمنظمة الدولية وتخرج بها عن نطاق  
الشئون التى تعتبر من صميم السلطان الداخلى للدول .

(ب) ان تحديد مسئولية المجتمع الدولى فى صدد  
رعاية وكفالة حقوق الانسان واعتبارها مسألة لا تتعلق  
بالاختصاص الداخلى للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ،  
يتعلق بادىء ذى بدء بتحقيق وسائل الاعتراف بالفرد فى  
مواجهة الدولة التى تهدر كرامته وتنكر آدميته وتنتقص من  
حقوقه وشخصيته . ولا يكون ذلك الا عن طريق الارتفاع  
بمركزه خارج النطاق الداخلى للدول الأعضاء فرادى الى  
المحيط القانونى الدولى ، بحيث يمكن له أن يقف فى  
مواجهة السلطة التى تهدر حقوقه أو تعصف بحرياته  
بالاحتكام الى وسائل قانونية باتة وملزمة . فيكون للفرد  
أن يقاضى الدولة فى المنازعات التى تنشأ بينه وبينها  
فى هذا السبيل ، بعد استنفاد كافة اجراءات ووسائل  
التقاضى الداخلية لتسوية النزاع ، أمام محكمة دولية  
مختصة يتيح نظامها الأساسى له أن يكون طرفا من أطراف  
الخصومة أمامها .

ودون التغلب على هذه العقبات والاتفاق حول  
الاختصاص الالزامى لجهاز قضائى دولى فى نظر مثل هذه  
المنازعات ، ووسائل تحقيق ذلك بإنشاء نظام كنظام الشرط  
الاختيارى المعتاد فى قبول اختصاص محكمة العدل الدولية  
مثلا ، سوف تبقى الالتزامات التى أوقعها ميثاق الأمم المتحدة  
فى شأن حقوق الانسان أو غيره من المشروعات الدولية

والاقليمية في انشاء ميثاق دولية لحقوق الانسان (كمشروع ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ومشروع ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اللذين تقوم بوضعهما لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وكذلك مشروع انشاء اتفاقية أمريكية لحقوق الانسان في نطاق منظمة الدول الأمريكية أثناء مؤتمري مونتفيدو وكيو سنة ١٩٥٩ ) تؤكد حقوقا لا توجد وسائل أو طرق قانونية لحمايتها والعمل على عدم العصف بها .

وجدير بالذكر أن هذه العقبات ذاتها هي التي حالت في أعقاب الحرب العالمية الثانية دون تحقيق الاقتراح الأسترالي في مؤتمر الصلح بانشاء محكمة دولية لحقوق الانسان في أوروبا لحسم المنازعات المتعلقة بهذه الحقوق والتي تنشأ عن تطبيق النصوص الخاصة بحقوق الانسان في معاهدات الصلح المعقودة بين دول الحلفاء وبين ايطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا والنمسا وألمانيا .

وهكذا سوف تبقى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان الموقعة في روما سنة ١٩٥٠ مثلا يحتذى به في هذا المضمار وعنوانا على التقدم الملحوظ في أساليب التقاضي الدولية وحسم المنازعات في ميدان حقوق الانسان على حد سواء بانشائها اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان . فاللجنة تقوم بالتوفيق بين أطراف النزاع، فان لم تصل الى قرار في هذا الصدد كان عليها أن تصدر

تقريراً باستيفاء النزاع للأسباب التي تستدعي عرضه أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان .

وحقيقة الأمر أنه جاء بهذه الاتفاقية من التحفظات ما أضعف جدواها في الارتفاع بمركز الفرد كشخص من أشخاص القانون الدولي بالمعنى الصحيح وضمن استيفائه لحقوقه بصورة سليمة ، فاللجنة لا تقبل شكاوى الأفراد إلا ضد الدول التي أعلنت قبولها لهذا المبدأ . واللجنة من ناحية أخرى تستطيع أن ترفض شكاوى الأفراد إذا رأت عدم جديتها . كذلك لا يستطيع الأفراد أن يقيموا الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد الدول التي تقبل اختصاصها إلا عن طريق اللجنة وبناء على تقرير منها باستيفاء دعواهم للشروط المطلوبة ، والا لم يصبح أمام الفرد إلا اللجوء إلى الطريق التقليدي للحصول على حقه دولياً بتبني دولته لدعواه في نزاعه مع دولة أخرى ، أو أن يهدر حقه في نزاعه مع دولته ما دامت لا توجد سلطة أخرى مختصة بتبني مثل هذا النزاع .

ومع ذلك فإن الاتفاقية الأوروبية ما زالت تمثل حتى الوقت الحاضر أفضل ما استطاع الإنسان أن يصل إليه في سبيل رعاية حقوقه وضمن حرياته بعد تاريخ طويل وسجل حافل بالصراع والآلام والثورات .



## ختام العام الدولى لحقوق الانسان

فى الرابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٠ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية توعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأقليمية المعنية بحقوق الانسان الى اعتبار اليوم العاشر من ديسمبر من كل سنة يوم حقوق الانسان ، والاحتفال بهذا اليوم على أنه يوم اصدار الجمعية العامة للاعلان العالمى كمثل أعلى مشترك لكافة الشعوب والأمم التى يتوجب عليها أن تسعى الى تعزيز الاعتراف الفعلى بمبادئه واحترام الحقوق والحريات الواردة به .

وسعى من الأمم المتحدة الى مضاعفة الجهود فى ميدان التقدم الانسانى وضمان العمل على ملاحظة حقوق الانسان واحترام حرياته أقيمت سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٣ احتفالات خاصة باحياء الذكرى العاشرة والذكرى الخامسة عشرة لاقرار هذا الاعلان . ثم اقترحت لجنة حقوق الانسان القيام بنشاط خاص خلال سنة ١٩٦٨ للعمل على تدعيم هذه الحقوق ودعوة الدول أعضاء الأمم المتحدة الى الانضمام الى مشروعى الميثاقين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية اللذين صدر بهما قرار الجمعية العامة مؤخراً فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

وهكذا كان صدور توصية الجمعية العامة رقم ٢٠٨١ في دورتها العشرين بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، الخاصة بتحديد عام ١٩٦٨ عاما دوليا لحقوق الانسان ، تعقد في خلاله لقاءات وطنية ودولية للاحتفال بمرور عشرين عاما على صدور الاعلان العالمي ، هي خطوة ايجابية وفعالة في سبيل اقرار مبادئ الاعلان العالمي والالتزام بها وفقا للميثاقين الصادرين عن الجمعية العامة والمفتوحين لتوقيع الدول وتصديقها في شأن الحقوق السياسية والمدنية وفي شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وفي سبيل الوصول الى أقصى ما أمكن تحقيقه من وسائل الاشراف الدولى على حقوق الأفراد وحررياتهم وحمايتهم على الصعيد العالمى من قبل المنظمة الدولية .





ملحق رقم ١

---

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

فى العاشر من ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٤٨  
أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمى لحقوق  
الانسان وأعلنته ، وبعد هذا الحدث التاريخى دعت الجمعية  
العامة الدول الأعضاء الى ترويج نص الاعلان ، والى العمل  
على نشره وتوزيعه وقراءته ومناقشته ، وخصوصا فى  
المدارس والمعاهد التعليمية بدون أى تمييز بشأن الوضع  
السياسى للدول أو الأقاليم .

### الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى جميع أعضاء  
الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس  
الحرية والعدل والسلام فى العالم .

ولما كان تناسى حقوق الانسان وازدراؤها قد أفضيا  
الى أعمال همجية آذت الضمير الانسانى ، وكان غاية  
ما يرنو اليه عامة البشر انيثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية  
القول والعقيدة ويتحرر من الفرع والفاقة .

ولما كان من الضرورى أن يتولى القانون حماية  
حقوق الانسان ، لكيلا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد  
على الاستبداد والظلم .

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت فى الميثاق  
من جديد ايمانها بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة الفرد  
وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت  
أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن ترفع  
مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح .

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع  
الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الانسان  
والحريات الأساسية واحترامها .  
ولما كان للدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية  
الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد .

### **فان الجمعية العامة تنادى**

#### **بهذا الاعلان العالمى لحقوق الانسان**

على أنه المستوى المشترك الذى ينبغى أن تستهدفه  
كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة فى  
المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الاعلان نصب أعينهم ،  
الى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم  
والتربية واتخاذ اجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان  
الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول  
الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها .

**المادة الأولى :** يولد جميع الناس أحرارا متساوين  
فى الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم  
أن يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء .

**المادة الثانية :** لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق  
والحريات الواردة فى هذا الاعلان ، دون أى تمييز ،  
كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو  
الدين أو رأى السياسى أو أى رأى آخر ، أو الأصل  
الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع  
آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .



وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أى تمييز أساسه  
الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو البقعة  
التي ينتمى اليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة  
مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتى أو  
كانت سيادته خاضعة لأى قيد من القيود .

**المادة الثالثة :** لكل فرد الحق فى الحياة والحرية  
وسلامة شخصه .

**المادة الرابعة :** لا يجوز استرقاق أو استبعاد أى  
شخص ، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة  
أوضاعها .

**المادة الخامسة :** لا يعرض أى انسان للتعذيب  
ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة  
بالكرامة .

**المادة السادسة :** لكل انسان أينما وجد الحق فى أن  
يعترف بشخصيته القانونية .

**المادة السابعة :** كل الناس سواسية أمام القانون  
ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة ،  
كما أن لهم جميعا الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز  
يخل بهذا الاعلان وضد أى تحريض على تمييز كهذا .

**المادة الثامنة :** لكل شخص الحق فى أن يلجأ الى  
المحاكم الوطنية لانصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق  
الاساسية التي يمنحها له القانون .

**المادة التاسعة :** لا يجوز القبض على أى إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا .

**المادة العاشرة :** لكل إنسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علينا للفصل فى حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه اليه .

**المادة الحادية عشرة :** (١) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن تثبت ادانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه .

(٢) لا يدان أى شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل الا اذا كان ذلك يعتبر جرما وفقا للقانون الوطنى أو الدولى وقت الارتكاب ، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التى كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة .

**المادة الثانية عشرة :** لا يعرض أحد لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق فى حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .

**المادة الثالثة عشرة :** (١) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة .

(٢) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما فى ذلك بلده كما يحق له العودة اليه .

**المادة الرابعة عشرة : (١) لكل فرد الحق في أن يلجأ**  
إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد .

(٢) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم  
غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة  
ومبادئها .

**المادة الخامسة عشرة : (١) لكل فرد حق التمتع**  
بجنسية ما .

(٢) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً  
أو إنكار حقه في تغييرها .

**المادة السادسة عشرة : (١) للرجل والمرأة متى بلغا**  
سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد  
بسبب الجنس أو الدين ، ولهما حقوق متساوية عند  
الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله .

(٢) لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين  
في الزواج رضا كاملاً لا إكراه فيه .

(٣) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع  
ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

**المادة السابعة عشرة : (١) لكل شخص حق التملك**  
بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .

(٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً .

**المادة الثامنة عشرة : لكل شخص الحق في حرية**  
التفكير والضمير والدين ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير



ديانته أو عقيدته ، وحرية الاعراب عنهما بالتعليم  
والممارسة وإقامة الشعائر ، ومراعاتها ، سواء أكان ذلك  
سرا أم مع الجماعة .

**المادة التاسعة عشرة :** لكل شخص الحق فى حرية  
الرأى والتعير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون  
أى تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية  
وسيلة كانت دون قيد بالحدود الجغرافية .

**المادة العشرون :** (١) لكل شخص الحق فى حرية  
الاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية .

(٢) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام الى جمعية ما .

**المادة الحادية والعشرون :** (١) لكل فرد الحق فى  
الاشتراك فى إدارة الشؤون العامة لبلاده اما مباشرة  
واما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا .

(٢) لكل شخص نفس الحق الذى لغيره فى تقلد  
الوظائف العامة فى البلاد .

(٣) ان ارادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة ،  
ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على  
أساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع  
أو حسب أى اجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

**المادة الثانية والعشرون :** (١) لكل شخص بصفته  
عضوا فى المجتمع الحق فى الضمانة الاجتماعية وفى أن  
تحقق بوسنطة المجهود القومى والتعاون الدولى ، وبما

يتفق ونظم كل دولة ومواردها ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته .

**المادة الثالثة والعشرون : (١)** لكل شخص الحق في العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة .

**(٢)** لكل فرد دون أى تمييز الحق فى أجر متساو للعمل .

**(٣)** لكل فرد يقوم بعمل الحق فى أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف اليه، عند اللزوم ، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية .

**(٤)** لكل شخص الحق فى أن ينشئ وينضم الى نقابات حماية لمصلحته .

**المادة الرابعة والعشرون :** لكل شخص الحق فى الراحة ، وفى أوقات الفراغ ، ولا سيما فى تحديد معقول لساعات العمل وفى عطلات دورية بأجر .

**المادة الخامسة والعشرون : (١)** لكل شخص الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق فى تأمين معيشته فى حالات البطالة والمرض والعجز والترممل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته .

(٢) للأمم والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين ، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعى أم بطريقة غير شرعية .

**المادة السادسة والعشرون : (١) لكل شخص الحق في التعلم ، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الأولى إلزاميا ، وينبغي أن يعمم التعليم الفنى والمهنى ، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة .**

(٢) يجب أن تهدف التربية إلى انماء شخصية الإنسان انماء كاملا ، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

(٣) للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم .

**المادة السابعة والعشرون : (١) لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافى وفى الاستمتاع بالفنون والمساهمة فى التقدم العلمى والاستفادة من نتائجه .**

(٢) لكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى .



**المادة الثامنة والعشرون :** لكل فرد الحق فى التمتع بنظام اجتماعى دولى تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الاعلان تحققا تاما .

**المادة التاسعة والعشرون :** (١) على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذى يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نموا حرا كاملا .

(٢). يخضع الفرد فى ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التى يقررها القانون فقط ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق فى مجتمع ديمقراطى .

(٣) لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

**المادة الثلاثون :** ليس فى هذا الاعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

## ملحق رقم ٢

---

توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة  
بتحديد عام ١٩٦٨ اعاد دولياً لحقوق الإنسان

## الجمعية العامة مستذكورة قرارها ١٩٦١ ( دورة -

١٨ ) فى ١٢ من ديسمبر ١٩٦٣ بتحديد عام ١٩٦٨ عاما دولياً لحقوق الانسان ، معتبرة أن الاعلان العالمى لحقوق الانسان يعد وثيقة ذات أهمية قصوى لحماية وانماء حقوق الأفراد ودفع السلام والاستقرار ، مقتنعة أن دورها فى المستقبل سيكون بنفس الأهمية ، معتبرة أن المزيد من انماء وتطوير احترام حقوق الانسان وحياته الأساسية يسهم فى دعم السلام فى العالم أجمع والصدقة بين الشعوب ، معتبرة أن التمييز العنصرى ، وخاصة سياسة ( الابارتية ) ( ١ ) ، تشكل احدى عظمى انتهاك حقوق الانسان وحياته الأساسية ، وأنه ينبغى بذل الجهود المتتابعة المركزة لتحقيق التخل عنها ، معيدة تأكيد الايمان بأن أفضل ما يخدم قضية حقوق الانسان هو الوعى المتزايد لدى التقدم الذى يتحقق ، والاعتقاد بأنه ينبغى تكريس عام ١٩٦٨ للجهود والأعمال المركزة الوطنية والدولية فى ميدان حقوق الانسان ، وكذلك لمراجعة دولية للمنجزات فى هذا الميدان ، مؤكدة أهمية مزيد من التطوير والتنفيذ العملى لمبادئ حماية حقوق الانسان الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة ، وفى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، وعلان ازالة كافة أشكال التفرقة العنصرية ، مقتنعة بأن تعزيز الجهود فى

---

(١) الابارتية ، أو الابارتيد ، سياسة التفرقة العنصرية

التي تتبعها حكومة «اتحاد جنوب أفريقيا» .



السنوات المقبلة سوف يعلى التقدم الذى يمكن بلوغه فى عام ١٩٦٨ ، مقتنعة أيضا بأن المراجعة الدولية المقترحة للتقدم فى ميدان حقوق الانسان يمكن انه تجرى بجدوى عن طريق مؤتمر دولى ،

**ملاحظة البرنامج التمهيدى للاجراءات والنشاطات** التى يمكن القيام بها فيما يتعلق بالعسام الدولى لحقوق الانسان ، احتفالا بالعيد العشرين للاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الذى أوصت به لجنة حقوق الانسان ، والمدرج فى ملحق هذا القرار .

**ملاحظة كذلك ان لجنة حقوق الانسان تتابع اعداد** برنامج عن وجوه المراعاة والاجراءات والنشاطات الممكن اتخاذها فى عام ١٩٧٨ .

١ - تدعو الدول أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية فيما بين الحكومات ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الوطنية والدولية المعنية ، أن تكرر عام ١٩٦٨ لجهود وأعمال معززة فى ميدان حقوق الانسان ، بما فيها المراجعة الدولية للمنجزات فى هذا الميدان ،

٢ - تحث الدول الأعضاء على اتخاذ الاجراءات المناسبة اعدادا للعام الدولى لحقوق الانسان ، وخاصة لتأكيد الحاجة الملحة لازالة التمييز وغيره من صور الاخلال بالكرامة الانسانية ، مع عناية خاصة بالغاء التفرقة العنصرية وخاصة سياسة ( الأبارتھيد ) ،

٣ - تدعو جميع الدول الأعضاء أن تصدق قبل عام ١٩٦٨ على المواثيق التي تم اعدادها في مجال حقوق الانسان ، وبوجه خاص الآتية :

- اتفاق تكميلي عن الغناء الرق ، وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق ،

- اتفاق منظمة العمل الدولية بشأن الغاء السخرة ،

- اتفاق منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في صدد التوظيف والمهنة ،

- اتفاق منظمة العمل الدولية بشأن الجزاء المتساوي للرجال والنساء العمال عن العمل المتكافئ ،

- اتفاق منظمة العمل الدولية بشأن حرية الانتماء وحماية حق التنظيم ،

- اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ضد التمييز في التربية ،

- اتفاق بشأن منع جريمة اضطهاد الجنس والعقاب عليها ،

- اتفاق بشأن الحقوق السياسية للمرأة ،

- اتفاق دولي بشأن ازالة كافة أشكال التفرقة العنصرية

٤ - تقرر التعجيل بإبرام مشروعات المواثيق التالية بحيث تكون مفتوحة للتصديق والانضمام اذا أمكن قبل عام ١٩٦٨ :

- - مشروع ميثاق بشأن الحقوق المدنية والسياسية .
- - مشروع ميثاق بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- - مشروع اتفاقية دولية بشأن ازالة كافة أشكال عدم التسامح الدينى .
- - مشروع اتفاق بشأن حرية الاعلام .
- ٥ - تقرر أن تكمل حتى عام ١٩٦٨ بحث واعداد مشروعات الاعلانات التى أقرتها لجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة .
- ٦ - توافق على البرنامج التمهيدى للاجراءات والنشاطات المقترحة للأمم المتحدة والملحقة بالقرار الحالى وتطلب الى السكرتير العام البدء بالترتيبات للاجراءات التى تتولاها الأمم المتحدة والواردة فى الملحق ،
- ٧ - تدعو الدول الأعضاء أن تبحث ، فى صدد العام الدولى لحقوق الانسان ، المزايا المتوقعة من القيام على أساس اقليمى ، بدراسات مشتركة من أجل اقامة حماية أكثر فعالية لحقوق الانسان ،
- ٨ - تدعو المنظمات الاقليمية بين الحكومات ، ذات الاختصاص فى هذا الميدان أن تزود المؤتمر الدولى المزمع فى عام ١٩٦٨ ، بمعلومات كاملة عن منجزاتها وبرامجها وغير ذلك من الاجراءات ، من أجل تحقيق حماية حقوق الانسان ،

٩ - تدعو لجنة مركز المرأة للاشتراك والتعاون في كل مرحلة من الأعمال التحضيرية للعام الدولي لحقوق الانسان ،

١٠ - تطلب الى السكرتير العام توزيع القرار الحال والبرنامج التمهيدى الملحق به على الدول أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية بين الحكومات ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية ،

١١ - توصي بأنه نظرا للأهمية التاريخية للاحتفال بالعام الدولي لحقوق الانسان ، فانه ينبغي حث منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، لتعبئة أدق مسالك الثقافة والفن من أجل اصفاء طابع عالمى أصيل على العام الدولي لحقوق الانسان ، عن طريق الأدب والموسيقى والرقص والسينما والتلفزيون وسائر وسائل الاتصال وأشكاله .

١٢ - توصي الى الدول والمنظمات الاقليمية بين الحكومات ، والوكالات والمنظمات المذكورة فى الفقرة ١٠ عالىة ، برنامج الاجراءات والنشاطات الوارد فى الملحق بهذا القرار، وتنشد تعاونهم واسهامهم فى هذا البرنامج ، من أجل جعل الاحتفالات ناجحة وذات مغزى ،

١٣ - تقررو أنه ، من أجل مزيد من الدفع للمبادئ المتضمنة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وتطوير وضمان الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية



والثقافية ، ولاتهاء كل تمييز وكل انتهاك لحقوق الانسان وحرياته الاساسية على اساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ، وخاصة للتمكن من القضاء على ( الأبارتھيد ) ، ينبغي عقد مؤتمر دولي لحقوق الانسان خلال عام ١٩٦٨ من أجل :

أ - استعراض التقدم الذي تم في ميدان حقوق الانسان منذ صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ب - تقييم فعالية الوسائل التي تستخدمها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ، خاصة فيما يتعلق بإزالة كافة أشكال التفرقة العنصرية ، وسياسة الأبارتھيد بالذات ،

ج - اعداد ووضع برنامج لمزيد من الاجراءات التي تتخذ في أعقاب احتفالات العام الدولي لحقوق الانسان .

١٤ - تقرر أن تنشئ بالتشاور مع لجنة حقوق الانسان ، لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي لحقوق الانسان مكونة من سبعة عشر عضوا ، لتكمل الاعداد للمؤتمر في عام ١٩٦٨ وبخاصة لوضع مقترحات تبحثها الجمعية العامة بشأن جدول الأعمال ، ومدة المؤتمر واتجاهاته ، وكيفية مقابلة نفقات المؤتمر ، ولتنظيم وتوجه الاعداد للدراسات التقييمية اللازمة وغير ذلك من الوثائق .

١٥ - تطلب الى رئيس الجمعية العامة تعيين أعضاء اللجنة التحضيرية ، بحيث يكون ثمانية منهم دولا ممثلة في

لجنة حقوق الانسان ، ودولتان ممثلتين في لجنة مركز المرأة ،

١٦ - تطلب الى السكرتير العام تعيين سكرتير تنفيذي للمؤتمر ، من بين موظفي السكرتارية ، وأن يزود اللجنة التحضيرية بكل المساعدة اللازمة ،

١٧ - تطلب الى اللجنة التحضيرية تقديم تقرير عن تقدم تحضيرها حتى تدرس الجمعية العامة هذه التقارير في دورتيها الحادية والعشرين والثانية والعشرين .

( الجلسة العلنية ١٤٠٤  
٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ )

# فهرست

## الصفحة

## الموضوع

### الفصل الأول :

٥ .. .. حقوق الانسان في علاقة الفرد بالدولة .. ..

### الفصل الثاني :

٢٣ .. .. .. الضمانات الدولية لحقوق الانسان .. ..

٦٤ .. .. .. ختام العام الدولي لحقوق الانسان .. ..

### ملحق رقم ( ١ )

٦٧ .. .. .. الاعلان العالمي لحقوق الانسان .. ..

### ملحق رقم ( ٢ )

توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بتحديد

٧٧ .. .. عام ١٩٦٨ عاما دوليا لحقوق الانسان .. ..





دار الكاتب العربي للطباعة والنشر  
بالمشاهرة



**الشركة القومية للتوزيع**

**مكتبات النيرة بالجمهورية العربية المتحدة**

١ - فرع شرق	٢٦ شارع شرق	١٠٠١٢ القاهرة
٢ - فرع ٢٦ يوليو	٢٦ شارع ٢٦ يوليو	١٠٠١٢ القاهرة
٣ - فرع ميدان عرابي	٥ ميدان عرابي	١٠٠١٢ القاهرة
٤ - فرع المتكيا	١٣ شارع محمد عز العرب	١٠٠١٢ القاهرة
٥ - فرع الجمهورية	١٢ شارع الجمهورية	١٠٠١٢ القاهرة
٦ - فرع عابدين	١١ شارع الجمهورية	١٠٠١٢ القاهرة
٧ - فرع الحسين	ميدان احمد	١٠٠١٢ القاهرة
٨ - فرع البهيسة	١ ميدان تميز	١٠٠١٢ القاهرة
٩ - فرع اسوان	السوق الباصي	١٠٠١٢ اسوان
١٠ - فرع الاسكندرية	١٩ تر - حد زعول	١٠٠١٢ الاسكندرية
١١ - فرع طنطا	ميدان الساعة	١٠٠١٢ طنطا
١٢ - فرع المنصورة	ميدان الخطه	١٠٠١٢ المنصورة
١٣ - فرع اسيوط	شارع الجمهورية	١٠٠١٢ اسيوط

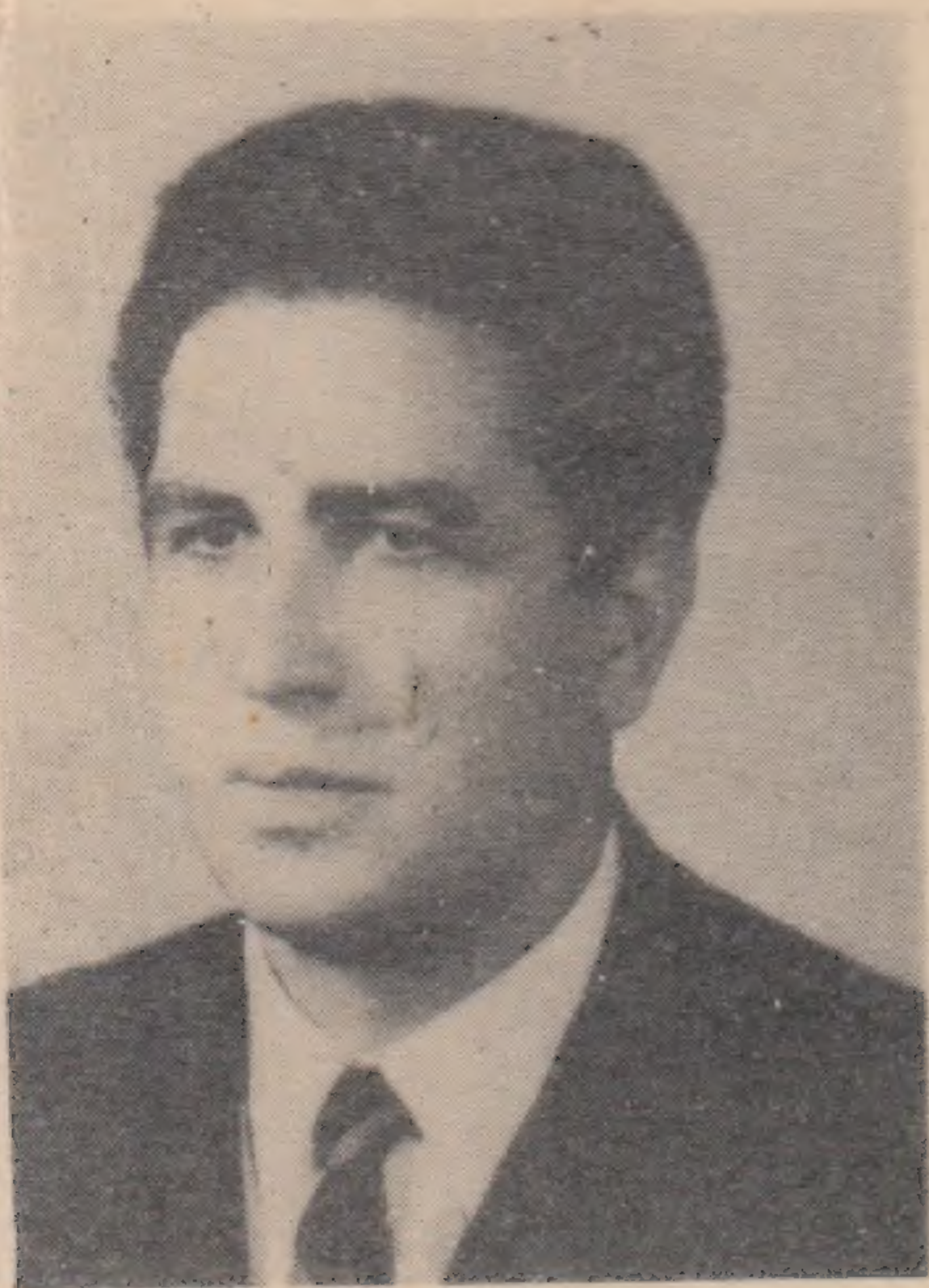
مرکز واکان التریخ خارج الجمهوریه العربیه السعودیه

١ - مركز فؤاد القرائي	شوارع بي حيدوق القروي وم ١٠ مكر	البحر
٢ - مركز فؤاد ليسان	شارع دمشق	بيوت
٣ - مركز فؤاد القرائي	ميدان التحرير	جدة
٤ - عبد الرحمن الكيالي	شارع ٢٩ أيار - دمشق	سوريا
٥ - اشركة العربية لفؤاد	م. ب. رقم ١٢٢٨ بيروت	قسنطينة
٦ - قاسم الرجب	مكتبه التي - جدة	القرن
٧ - رجا العيسى	وكالة الفؤاد - عمان	الاردن
٨ - عبد المبرر العيسى	شارع الفؤاد م. ب. ١٥٧١	الكويت
٩ - وكالة المطبوعات	الكوت	الكويت
١٠ - مكتب الوحدة العربية	شارع عمرو بن العاص - ليبيا	ليبيا
١١ - محمد بشير المرحاني	شارع عمرو بن العاص	ليبيا
١٢ - اشركة الوطنية لفؤاد	شارع فرشي	ليبيا
١٣ - وكالة الأحرار	الملاح - الطبع العربي	ليبيا
١٤ - المكتبة الوطنية	م. ب. ٢١ و ٢٢	ليبيا
١٥ - مكتبة المرونة	المكتب الاحلية م. ب. ١٩٦	ليبيا
١٦ - عدنان حسن الرستامي	م. ب. ٢٢	ليبيا
١٧ - المكتبة الحديثة	المكتب الوطنية م. ب. ٢٥	ليبيا
١٨ - أحمد سيد	شارع عبد القوي - مصر	مصر
١٩ - مكتبة دار القلم	م. ب. ٤٢	مصر
٢٠ - علي ابراهيم شير	م. ب. ١٧١٩	مصر
٢١ - عدنان قاسم الحراري	م. ب. ٢٢٦	مصر
٢٢ - مكتبة سنو	م. ب. ٤٨٥	مصر
٢٣ - عدنان عامر محمد	قند	مصر
٢٤ - مكتب ترويج المطبوعات العربية	١٠ ش. كنداه م. ب. ٢٢٠٥	مصر
٢٥ - المكتب التجاري العربي		مصر
٢٦ - مكتبة مصر		مصر
٢٧ - مكتبة للمصر		مصر
٢٨ - زكي جرجس بطيوس	م. ب. رقم ١٥٥	مصر
٢٩ - ابراهيم عبد القويوم	مكتبه القويوم م. ب. ١٥٥	مصر
٣٠ - عيسى الف محرونة	مكتبه دويوة م. ب. ٢٤	مصر
٣١ - عيسى عبد الله	المكتب الوطنية م. ب. ٢٢٥	مصر
٣٢ - مصطفى صليم	م. ب. ١١	مصر

### أشار ليبر للجمهور في الدول العربية

موروثا ۵۰ قرش حسودی - چنانچه ۵۰ قرش لبنانی - الاوقه ۵۰ نفیس - البراق ۵۰ نفیس - الکرمه ۷۰ نفیس - القرمه ۵۰ نفیس - لیا ۵۰ نفیس - قنار ۷۵ درهم - الجسورین ۷۵ نفیس - عقیقه ۱۰۰ سنت - ادریس ۱۵۰۰ سنت - لکرة ۵۰ سنت - العجوة ۵۰ سنت





د . عز الدين فوده

● حصل على الدكتوراه في القانون الدولي العام مقارنا بمبادئ الشرع الاسلامي من جامعة ليدن بهولندا .

● درس القضايا العربية خلال عمله بالشئون السياسية بجامعة الدول العربية ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٠ .

● له عدة مؤلفات وبحوث ومقالات في ميدان حقوق الانسان .

● يعمل أستاذا للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

## المكتبة الثقافية

(جامعة حرة)

● خلاصة الفكر القرني والإنساني

● تحمل المعرفة متعة تعمق الشعور

بالحياة ، وسلاماً يساعده على

الإنقصار في معركة الحياة

يسرف على السلسلة

الدكتور شكرى محمد عياد

Bibliotheca Alexandrina



0475923



١٥ مارس

التم ٣

دار الكاتب العربى - المبيضة